الفصل الرابع

التعاون الاقتصادي العربي في ضوء التغيرات العربية الاخيرة

التعاون الاقتصادي العربي في ضوء التغيرات العربية الاخيرة

مقدمة :

اكتسب موضوع التكامل الاقتصادي أهمية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد الدمار الذي لحق بمعظم الدول المتحاربة ،حيث أبدت دول الحلفاء رغبة جماعية لإقامة تعاون اقتصادي يعمل به كأسلوب اقتصادي، يعاون هذه الدول علي تخفيف حركة التنافس العدواني في السياسات التجارية وتنشيط حركة التجارة الدولية ،ومواجهة مشاكل البطالة ومشكلة التنمية في معظم دول العالم (١) ، ومن ثم بدأ إهتمام الاقتصاديين بدراسة التكامل الاقتصادي كمنهج اقتصادي منذ ذلك التاريخ ، و سعت العديد من الدول إلى التكامل الاقتصادي بدرجاته المختلفة باعتباره وسيلة لمواجهه مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية .

وما شهدته وتشهده الساحة الدولية من أشكال مختلفة للتكامل سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية خير دليل على ذلك. ففي البلدان المتقدمة نجد – على سبيل المثال – السوق الأوروبية المشتركة (European common Market) وهو ما أصبح يطلق عليه الاتحاد الأوربي(European Union) ، ومنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (NAFTA) ، ورابطة دول جنوب آسيا (ASEAN) .أما في الدول النامية فنجد اتحاد التكامل الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية (LAFTA) .

ولقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية وفي مقدمتها مصر على إنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية ، والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار . ومن أبرز تلك التطورات ظهور النظام التجاري الدولي الجديد ، بإقرار اتفاقيات التجارة الدولية (مراكش ١٩٩٤) ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية لتنفيذ وإدارة هذه الاتفاقيات والإشراف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف . وتسعى هذه الاتفاقيات إلى فتح الأسواق العالمية دون قيود جمركية وغير جمركية وفتح مجال المنافسة فيها .

---

(١) د . محمد رئيف مسعد ، الاقتصاد الدولي في عصر التكتلات الاقتصادية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٢١

المبحث الاول

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وقد بدأ تنفيذها بشكل كامل اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ كشكل من أشكال التعاون الاقتصادى العربى وهي اتفاق متعدد الأطراف هدفه الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية ، خلال فترة زمنية محددة (١٠ سنوات)[1] ، وذلك : باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة ١٠% سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة . وعضوية المنطقة مفتوحة لكافة الدول العربية الأعضاء في اتفاقية (تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية) ، وهذا بمثابة شرط لدخول أي دولة عربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولا : البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

مثّل هذا البرنامج صيغة توافقية لبرنامج عمل بين الدول الأطراف في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، تلتزم بتفيذه وفق الأحكام الواردة فيه ، وفق القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تطبيق أحكامه .

ثانيا : أهم القواعد والأسس لتطبيق البرنامج التنفيذي :

أ- استكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال ١٠ سنوات اعتباراً من ١٩٩٨/١/١*.

ب- إجراء مراجعة نصف سنوية لتطبيق البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج- معاملة السلع (العربية) معاملة السلع (الوطنية) ، خاصة ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاشتراطات والرسوم والضرائب المحلية .

د- الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي يطبق عليها التخفيض المتدرج بنسبة ١٠% هي الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ ١٩٩٨/١/١ ، وقد تم تعديل نسبة التخفيض لتكون ٢٠% سنوياً إعتبارا من ٢٠٠٤/١/١ ، بناء على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٤٣١ بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٣ .

([1]) خفضت الى سبع سنوات

* تم تقليص المدة ثلاث سنوات واستكملت المنطقة اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١.

هـ- يمثل البرنامج التنفيذي حداً أدنى من تبادل الإعفاءات والامتيازات بين الدول العربية، ويجوز لدولتين أو أكثر من الدول العربية أن تتبادل الإعفاءات بما يتجاوز حدود البرنامج التنفيذي .

ثالثا : آلية تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف

أ- أسلوب التحرير المتدرج : يتم تحرير كافة السلع العربية ، الزراعية والحيوانية والمنجمية والصناعية ، وفقاً لأسلوب التحرير المتدرج بنسب متساوية خلال فترة ١٠ سنوات تنتهي في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ، تم تعديلها لتنتهي في ٢٠٠٤/١٢/٣١.

ب- تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج ، وإدراج هذه السلع في قائمة زراعية عربية مشتركة .

ج- لا تسري أحكام البرنامج على السلع المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو صحية أو بيئية . تحدد كافة هذه السلع في قائمة موحدة لكافة الدول العربية .

رابعا : معاملة القيود غير الجمركية

تعرف القيود غير الجمركية، بأنها كافة التدابير والاجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية والاحصائية . وتشمل على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد . ولا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان .

خامسا : قواعد المنشأ للسلع العربية

لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي يشترط أن تكون السلعة عربية ، أي أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وخلال المرحلة الانتقالية التي يتم فيها الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية ، فإنه يتم العمل بقواعد المنشأ العامة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (قرار رقم ١٣٣٦ – دورة ٦٠ بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٧) ، والذى يتضمن اكتساب السلعة صفة المنشا العربي عندما تحقق القيمة المضافة الوطنية نسبة لا تقل عن ٤٠% من قيمتها بسعر تسليم باب المصنع .

سادسا : تبادل المعلومات والبيانات

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية في تطبيق البرنامج التنفيذي ، وتلتزم بتقديم كافة المعلومات المطلوبة لحسن التطبيق .

سابعا : المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً

منحت الدول العربية الاقل نموامعاملة تفضيلية تمثلت في اعفاء منتجاتها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل وفقا للبرنامج التنفيذي ، وقد بدأت اليمن التحرير بواقع ١٦% سنويا اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ ، والسودان بواقع ٢٠% اعتبارمن ٢٠٠٦/١/١.

ويلخص الجدول رقم (١) بالملحق مواقف الدول العربية من عملية الانضمام ، ومدى قيامها باجراءات التنفيذ المتعلقة بانضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النحو التالي:

١- عددالدول العربية المستكملة كلياً او جزيئاً لإجراءات العضوية ثمانية عشر دولة عربية. ٢- هناك دولة لم تستكمل بعض إجراءات انضمامها للاتفاقية وهي : الصومال.

٣- هناك دولتان لم تنضما بعد إلى الاتفاقية وهي : جيبوتي ، وجزر القمر .

٤- أبلغت موريتانيا الأمانة العامة بمصادقتهما على الاتفاقية لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثيقة التصديق .

ثامنا : الالتزام بالتنفيذ أو آلية المتابعة

١. تغير فهم الدولة العربية لعملية الالتزام بتنفيذ الاتفاقات العربية :بعد أن كان هذا الفهم يقتصر على الجوانب العامة دون السماح بالدخول إلى تفاصيل الالتزام ، أصبحت الدول العربية التى تدخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطالبة بتقديم كافة التفاصيل الضرورية لبيان التزام الدولة بعملية التطبيق . ومع أن الأمانة العامة للجامعة لاتملك أى سلطة فوقية على الدول الأعضاء ، وبالتالى لا تستطيع أن تفرض تطبيق ما يتم الاتفاق عليه، إلا أنها تمتلك سلطة معنوية ، باعتبارها طرفاً محايداً في عملية التطبيق لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مما يؤهلها لمخاطبة الدولة التي تخالف أو تتخذ إجراءات تعطل التزاماتها نحو باقي الدول الأطراف .كما تقوم ، من واقع المهام المكلفة بها ، بتقديم التقارير

الدورية حول عملية التنفيذ من قبل الدول الأطراف إلى لجنة التنفيذ والمتابعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢. تعطيل فاعلية التحفظ على القرار : حيث يعني تحفظ الدول أنها لا تلتزم بتنفيذ القرار المتخذ ، إلا أنه في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لا معنى لعملية التحفظ ما دام القرار اتخذ بأغلبية الثلثين ويكون ملزماً للدولة المتحفظة ، حيث لا يعفيها التحفظ من الالتزام بالتطبيق ، بل قد يكون استخدامه في بعض الأحيان ضد مصالحها الذاتية .

٣. إقرار مبدأ المعاملة بالمثل : أجاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء ماعدا "الأقل نمواً" تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه الدول التي تخالف أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتفرض إجراءات أو قيود تخل بالتبادل التجاري بين الدول الأعضاء (القرار رقم ١٣٥٠ – دع ٦١ بتاريخ ١٩٩٨/٢/١١) .

٤. مبدأ المعاملة الوطنية للسلع العربية عند تطبيق التدابير الصحية والاشتراطات الخاصة بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والرسوم والضرائب المحلية .

٥. تقديم التقارير الدورية عن متابعة التنفيذ وعن السياسات التجارية والاقتصادية التي تؤثر على تطبيق البرنامج التنفيذي في الدول الأعضاء وذلك للجان المختصة* .

تاسعا : الأهمية النسبية للدول الأعضاء

تشكل مجموعة الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية سوقًا استهلاكية واسعة، فهى تضم ثمانية عشر دولة عربية يصل عدد سكانها عام ٢٠١٠ إلى حوالى ٣٤٢ مليون نسمة (٩٦% من مجموع العالم العربى) ، بمتوسط دخل فردى حوالى ٥٩٠٠ دولار أمريكى ، وهو أعلى من متوسط دخل الفرد على المستوى العربى (٥٧٠٠ دولار أمريكى)، كما تشكل الدول العربية الأعضاء قوة اقتصادية يزيد انتاجها المحلى الإجمالى عن ٢ ترليون دولار أمريكى (٩٨% من الناتج الإجمالى العربى) . وفى مجال التجارة الخارجية ، فإن الأهمية النسبية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تصل إلى ٩٩% من إجمالى الصادرات العربية والبالغة قيمتها حوالى ٩٠٤ مليار دولار أمريكى ، و٩٩% من إجمالى الواردات العربية والبالغة قيمتها ٦٥٥ مليار دولار أمريكى عام ٢٠١٠ .

---

*) أنظر ملحق رقم (٢)

المبحث الثاني

أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصادات العربية

بالرغم من اعتماد منطقة التجارة لحرة على المدخل التجاري، القائم على تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، الا أن التحرير لم يكن هدفا في حد ذاته ، ولكنه آلية لتطوير القاعدة الانتاجية في الدول العربيـــة، بهـــدف تنـــوع الهيكـــل الإنتاجي وخلق قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية والخدمات المتطورة .

أما عن اثر المنطقة على التنمية بالدول العربية ، فإنه من الصعوبة بمكان التحديد الـــدقيق لهذا الأثر ، ولكن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن إقامة (المنطقة) باشر أثرا ايجابيا علـــى الاقتصادات العربية المعنية ، وذلك من خلال تأثيرها على التجارة العربية البينية وكذا علـــى حجم الاستثمارات المنفذة انعكاسا لاتساع حجم السوق . وسوف نتناول تطـــور كـــل مـــن التجارة الخارجية والبينية والاستثمار والتنمية البشرية كمؤشر علي الوضع الإنمائي بالدول العربية وذلك من خلال المحاور التالية:-

أولا:المحور التجاري

ثانيا :المحور الاستثماري

اولا- المحور التجاري

أن توفير السوق العربية الواسعة ،والمفتوحة أمام المنتجات والمدخلات الإنتاجية العربية يشكل عاملا أساسيا ، بل وحيويا في نمو قوي الإنتاج في الدول العربية ، ومن ثم فأن اثر (المنطقة) على التجارة العربية البينية امر مؤكد في ظل ماتتيحه المنطقة من توسيع لحجم السوق، ويقصد بحجم السوق (عدد السكان × متوسط دخل الفرد) ، والمتأمل لأسواق الدول العربية يجد أنها جميعًا تعانى من ضيق حجم السوق، فالدول التي لديها وفرة مالية تعانى من انخفاض حجم السكان، وتلك التي تتميز بزيادة عدد سكانها تعانى من انخفاض متوسط دخل الفرد، ومن ثم فإن منطقة التجارة الحرة بما تتيحه من حرية انتقال السلع من شأنها خلق سوق واسعة أمام منتجات الدول العربية مما يعزز صادراتها المتبادلة والتجارة البينية عموماً . وهذا يتضح من الجدول التالي:-

جدول رقم (١) :الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية إلى الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية خلال الفترة ١٩٩٨ -٢٠١٠

(القيم بالمليار دولار)

البيان/السنوات	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠
١- قيمة التجارة العربية البينية	٢٦	٣١,٧	٤١,٣	٨٤,٢	١٨٤	١٥٥,١
معدل نمو التجارة العربية البينية	(٤,٢)	١٦,٩	٢٠,٧	٣٣,٩	٣٨	٤,٧
٢- التجار الخارجية العربية	٣٠٣,٤	٤١٢,٨	٤٢٣,٤	٨٧٣,٤	١٧٤٣,٧	١٥٦٠,٦
معدل نمو التجارة الخارجية العربية	(١١)	٢٩	٤,١	٣١,١	٤٠	١٩
٣- الناتج المحلي الإجمالي	٦٠١	٦٧١,٢	٦٦٧,٤	١٠٦٦,٥	١٩٩٣,٩	٢٠٢٧,٣
معدل نمو الناتج		٤,٢	٢,٣	٢١,٣	٢٦	١٧
١ : ٣	٤,٣	٤,٧	٦,٢	٧,٩	٩,٢	٧,٦
١ : ٢	٨,٥	٧,٦	٩,٧	٩,٦	١٠,٥	١٠

المصدر : جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي:-

- شهدت التجارة العربية البينية نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من ٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ١٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٠، محققه معدل نمو سنوي متزايد خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من (-٤,٢)، عام ١٩٩٨ إلي نحو ٣٤% عام ٢٠٠٥ ، و٣٨% عام ٢٠٠٨ ،وتراجع معدل النمو إلى نحو٤,٨ عام ٢٠١٠ انعكاسا للازمة المالية العالمية وبذلك حققت التجارة البينية متوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ ١٥%.
- كان للزيادة الكبيرة في أسعار البترول بالإضافة إلى الأثر البيني لمنطقة التجارة الحرة أثره علي ارتفاع حجم التجارة الخارجية للدول العربية، حيث ارتفعت هي الأخرى من ٣٠٣,٤ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى نحو ٢٠٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٠ محققه متوسط معدل نمو سنوي خلال فترة الدراسة ١٥,٧%.
- إن التحسن في حجم التجارة العربية البينية انعكس علي الأهمية النسبية للتجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي، حيث ارتفعت تلك النسبة

من ٤,٣% عام ١٩٩٨ إلى٩,٢ عام ٢٠٠٨ ثم تراجعت بفعل الأزمة المالية إلى ٧,٦ % عام ٢٠١٠، أي أنه ارتفع إلى الضعف تقريبا، وهذا يعني أن معدل نمو التجارة البينية تجاوز معدل نمو الناتج بفارق كبير.

- ارتفعت الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية العربية من ٨,٥% عام ١٩٩٨ إلى ١٠% عام ٢٠١٠، وبالرغم من أن هذا التحسن قد يبدو منخفضا ، الا أنة في واقع أكبر من ذلك بكثير ، وهذا يتضح إذا علمنا أن نحو ٧٣% من الصادرات العربية صادرات بترولية ، وقد شهدت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام الاسمية من ١٤,٢ دولار عام ١٩٩٨ إلى أكثر من مائة دولار بل أنها تخطت حاجز ال١٤٠ دولار في بعض الفترات ، ومن ثم فباستبعاد البترول من التجارة الخارجية للدول العربية، باعتباره سلعة تصدر خارج المنطقة العربية، فان الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية ترتفع لتصل إلى ٢٣% .

ومما يؤكد النجاح النسبي للمنطقة في مجال تحرير التجارة ، الجدول التالي والذي يوضح مقارنة المنطقة بالتجمعات الاقليمية الأخرى خلال عام ٢٠١٠.

جدول (٢)

مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية عام ٢٠١٠

مليار دولار

التجمعات العربية	الصادرات البينية		الواردات البينية	
	القيمة	نسبتها لإجمالي الصادرات	القيمة	نسبتها لإجمالي الوادرات
منطقة التجارة الحرة	٧٦	٨,٤	٧٤,٢	١١,٦
مجلس التعاون لدول الخليج	٢٧,٥	٤,٢	٢٥	٧
اتحاد دول المغرب العربي	٢,٨	٢	٢,٧	٢
دول اتفاقية اغادير	٢,١	٣,٣	١,٩	١,٦

المصدر : جامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادية العربي الموحد، ٢٠١١، ص١٥٦.

يلاحظ من الجدول انه في الوقت الذي بلغت الصادرات البينية في اطار منطقة التجارة العربية الكبرى ٨,٤% انخفضت الى ٤,٢%، ٢%، ٣,٣% لمجلس التعاون الخليجي ، واتحاد دول المغرب العربي ، ودول اتفاقية أغادير على التوالي ، كما أنه في جانب الواردات

بلغت الواردات العربية البينية ١١,٦% انخفضت لتبلغ ٧% ،٢%،١,٦% للمجموعات الاخرى .

ثانيا- المحور الاستثماري

واصلت الدول العربية جهودها لتطوير بيئة الأعمال بها خلال السنوات الماضية ، كما عملت على تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تنويع حوافز وضمانات الاستثمار والإعفاءات الضريبية وإنشاء (مناطق حرة) جديدة .

وبالرغم من أهمية الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية منفردة لتحسين مناخ الاستثمار فيها ، إلا أن المنطقة بما تتيحه من سوق كبير ، فإنها تعتبر عنصراً هاماً ورئيسياً في زيادة الاستثمارات العربية البينية، بل وجذب نصيب أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، وهذا ما حدث بالفعل فقد بلغ نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٥ نحو ٢٧,٩ مليار دولار وهو رقم لم تقترب الدول العربية منه من قبل .

وسوف نتناول التطور الذي لحق بالاستثمار بالدول العربية، من خلال التعرف على تطور الاستثمارات العربية البينية، وتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ثم تستكمل الصورة بتطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة .

١- تطور الاستثمارات العربية البينية

شهدت الاستثمارات العربية البينية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠١٠ وهذا يرجع إلى عدد من العوامل لعل من أهمها هو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتباراً من عام ٢٠٠٥ وقد بلغ هذا التحسن أعلى مستوى له عام ٢٠٠٥ حيث بلغت نحو ٣٧مليار دولار . والجدول التالي يوضح تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠.

جدول رقم (٣)

تطور الاستثمارات العربية البينية للدول الأعضاء في المنطقة

خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠١٠

البيان	٩٨	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	متوسط معدل النمو
التدفقات الاستثمارية بالمليار دولار	٢,٣	٣٧,٢	٢٠,٦	٣٥,٣	٢٣	٧	
عدد الدول المتلقية	١٤	١١	١٢	١٣	٩	٦	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١٠ص٢٤٥

من الجدول السابق يلاحظ أنه ما بين عام ١٩٩٨ وحتى ٢٠١٠ كان هناك تذبذباً في التدفقات الاستثمارية بين الدول العربية حيث سجلت هذه الاستثمارات أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٥ باستثمارات قدرها ٣٧,٢ مليار دولار انخفضت إلى ٢٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ٣٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨ . حيث أن السوق الواسعة التي أتاحتها المنطقة شجعت المستثمرين العرب على زيادة استثماراتهم في المنطقة العربية، ومن ثم الارتفاع الكبير في الاستثمارات العربية البينية وقد استمر هذا التحسن حتى عام ٢٠٠٨ ، الا ان الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي اثرت بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بصفة عام ، ومن بينها الاستثمارات العربية البينية، وهذا يفسر الانخفاض الكبير في حجم تلك الاستثمارات عام ٢٠١٠.

٢ – الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تشير البيانات إلى أن أربعة عشر دولة عربية عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استقطبت خلال عام ٢٠٠٥ نحو ٢٧,٩ مليار دولار مسجلة بذلك أعلى مستوى يتم رصده لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤. والجدول التالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠ .

جدول رقم (٤)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الدول العربية الأعضاء بالمنطقة

خلال الفترة ١٩٩٩ -٢٠١٠ بالمليار دولار

البيان	٩٨	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
التدفقات الاستثمارات	٢,٥	٤٧,٦	٨١,٣	٩٧	٨٦,٣	٦٤,٣
الدول العربية /العالم %	٢	٤,٨	٣,٩	٥,٥	٧,٧	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥، ص ١٢١.

من الجدول السابق يلاحظ ، ان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الدول العربية شهد تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة ، وان كان هذا التحسن متفاوتا من سنة إلى أخري الا أنه كان أكثر وضوحا اعتبارا من عام ٢٠٠٥ حيث بلغت ٤٧,٦ مليار دولار مقابل ٢,٥مليار دولار عام ١٩٩٩ محققه بذلك متوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ نحو ٤٩,٧ %، واستمر التحسن من عام الى أخر الى أن بلغ اقصاه في عام ٢٠٠٩ ؛ حيث بلغ ٩٧ مليار دولار ، إلا أن الأزمة المالية العالمية أثرت علية بالسلب حيث انخفض ليبلغ ٦٤,٣% عام ٢٠١٠، وحدث ارتفاع في نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢% عام ١٩٩٨ الى ٤,٨% عام ٢٠٠٥ ، واستمر هذا الارتفاع الى أن بلغ نحو ٧,٧% عام ٢٠٠٩.

المبحث الثالث

نظرة تحليلية لاثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المتأمل في واقع المبادلات التجارية العربية البينية يقف على الحجم المتواضع،إذ لا تزيد حصة التجارة البينية إلى الإجمالية في أحسن الأحوال نسبة ١٠% ، مما يدعو إلى التساؤل حول أسباب هذا التواضع رغم تحرير التام للتجارة البينية ابتداءا من سنة ٢٠٠٥ هذا من جهة ومن جهة أخرى اتخاذ الدول العربية لمجموعة من السياسات و الإجراءات لتفعيل و زيادة حجم التبادل العربي البيني.

اولا- المردود المتواضع لمنطقة التجارة الحرة العربية

يبرز هذه الاداء من خلال الاستدلال بعدد من المؤشرات الرئيسية للتجارة البينية بين البلدان العربية داخل منطقة التجارة الحرة :

- ضعف أداء التجارة البينية بشكل عام

وهو ما يعكسه التراجع الملحوظ لمعدل التغير فى كلا من الصادرات والواردات العربية البينية ، فمثلا زادت الصادرات البينية العربية فى عام ٢٠١٠ بنسبة ١,٢ % فقط فى الوقت الذى كانت فيه هذه الزيادة ٣٤,٥% فى عام ٢٠٠٨، والامر ذاته يظهر فى الواردات البينة التى كانت معدل تغيرها ٦,٥% فى ٢٠١٠ مقابل ٣٥,٦% فى ٢٠٠٨،وهو ما يوضحه الجدول التالى :

أداء التجارة البينية العربية (٢٠٠٦- ٢٠١٠)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكى)					معدل التغير السنوى (%)					معدل التغير السنوى فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ (%)
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (١)	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	
متوسط التجارة البينية العربية(٢)	٥٦	٦٧,٤	٩٠,٩	٧٤,٦	٧٧,٤	٢١	٢٠,٤	٣٥	-١٧,٩	٣,٧	١٠,١
الصادرات البينية العربية	٥٨,٥	٧٠,٧	٩٥	٧٦,٨	٧٧,٧	٢١,١	٢٠,٨	٣٤,٥	-١٩,١	١,٢	٩,٥
الواردات البينية العربية	٥٣,٤	٦٤	٨٦,٩	٧٢,٤	٧٧,٢	٢٠,٩	١٩,٨	٣٥,٦	-١٦,٦	٦,٥	١٠,٧

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١١ ، التجارة الخارجية للدول العربية ، ص ١٥٢.

---

[1]) بيانات اولية

[2]) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ٢\١

- تواضع مساهمة التجارة العربية البينية فى التجارة العربية الاجمالية

فبالرغم ان نسبة الصادرات البينية العربية الى اجمالى الصادرات العربية فى ٢٠٠٩ كانت متواضعة حيث وصلت الى ١٠,٦% ، الا ان هذه النسبة المتواضعة تراجعت فى ٢٠١٠ الى ٨,٦% ، والوضع ذاته لنسبة الواردات البينية العربية الى اجمالى الواردات العربية تراجعت من ١٢,٢% الى ١١,٨% بين ذات الفترتين، وهو ما تبرزه بيانات الجدول التالى :

مساهمة التجارة البينية فى التجارة العربية الاجمالية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (١)
نسبة الصادرات البينية العربية الى اجمالى الصادرات العربية	٨,٥	٨,٩	٨,٩	١٠,٦	٨,٦
نسبة الواردات البينية العربية الى اجمالى الواردات العربية	١٣,٢	١١,٩	١٢,٩	١٢,٢	١١,٨

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٤.

- التركز الشديد للتجارة العربية البينية

تتسم اتجاهات التجارة العربية بشكل عام بتركز التبادل التجارى بين الدول العربية فى دول متجاورة أو فى دولة أو دولتين . ففى عام ٢٠١٠ ، تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية فى العراق بنسبة ٣١% ، وتركزت صادرات تونس إلى الدول العربية فى دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة ٤٢% والجزائر بنسبة ٢٧% ، أما صادرات الجزائر الى الدول العربية فقد تركزت فى ثلاث دول هى تونس والمغرب ومصر بنسبة ٣٤% و ٣٢% و ١٩% على التوالى ، وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية فى دولة واحدة وهى الإمارات بنسبة ٨٤% ، وصادرات الصومال البينية فى الإمارات واليمن بنسبة ٥٧% و١٩ % على التوالى ، وتركزت صادرات العراق البينية فى سوريا (٧٨%) والأردن (١٩%) ، وصادرات عمان البينية فى الإمارات بنسبة ٧٣% ، وصادرات قطر البينية فى الإمارات (٥٤%) وعمان (١٧%) ، وصادرات ليبيا البينية فى تونس (٤٩%) ، وأخيرا تركزت صادرات اليمن البينية فى الإمارات (٤٣%) والسعودية (٢٧%)، وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعا فى اتجاهات صادراتها البينية ، تتوزع الأسواق التصديرية لكل من الإمارات والسعودية والكويت لبنان ومصر على حوالى خمس دول عربية رئيسية .

وفى جانب الواردات البينية ، تركزت واردات الاردن من الدول العربية فى عام ٢٠١٠ فى دولة واحدة هى السعودية بنسبة (٥٦%) ، تركزت أيضا واردات البحرين من الدول

(١) بيانات اولية

العربية فى السعودية بنسبة (٨١%) ، والواردات البينية لتونس فى الجزائر بنسبة (٤٠%) ، والواردات البينية للسعودية فى الإمارات (٣٨%) ، وواردات الصومال البينية فى جيبوتى (٦١%)، وواردات العراق البينية فى سوريا (٧٠%). وتركزت الواردات البينية لقطر فى الإمارات والسعودية بنسبة ٣٧% و ٢٩% على التوالى ، والواردات البينية لعمان فى الإمارات ٧٢% ، والواردات البينية للكويت من السعودية بنسبة ٤٠% ، والواردات البينية لليبيا من تونس ومصر بنسبة ٣٤% و ٣١%على التوالى والكويت ٢٣%، والواردات البينية لمصر من السعودية والكويت بنسبة ٣٤% و ٢٤% على التوالى ، والواردات البينية للمغرب من السعودية بنسبة ٤٤%، والواردات البينية لموريتانيا من الإمارات بنسبة ٧٧% ، وأخيرا تبلغ نسبة تركز الواردات البينية لليمن من الإمارات نحو ٤٨%، وتعتبر لبنان الدولة الأكثر توسعا فى مصادر واردتها من الدول العربية ، حيث تتوزع حصص الاستيراد بنسب تتراوح بين ١٠%و٢٠% من اجمالى وارداتها من الدول العربية.

- اختلال الهيكل السلعى للتجارة العربية البينية

بلغت قيمة التجارة البينية للبترول الخام نحو ١٠,٩ مليار دولار فى عام ٢٠١٠ ، وبذلك تمثل ١٤,٢% من التجارة البينية العربية ، وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية ، تستحوذ المصنوعات الاساسية الحصة الاكبر ، ويلى ذلك البتروكيماويات ثم الغاز الطبيعى بانواعه ، فالاغذية والحيوانات الحية، وأخيرا الالات والمعدات، وتشير هذه التطورات فى الهيكل السلعى للتجارة البينية الى تركزه فى المصنوعات الاساسية والبتروكيماويات فى حين تبقى حصة التجارة البينية من السلع المصنعة كالاجهزة ومعدات الاتصالات والاجهزة الالكترونية والحاسبات الكهربائية متواضعة والتى تستوردها الدول العربية بكثرة من الاسواق غير العربية ، مما يتطلب تطوير الانتاج الصناعى وتكثيف جهود التعاون الصناعى العربى المشترك نحو تأسيس صناعات منتجة لهذه السلع كثيفة المهارات وذات قيمة مضافة عالية ، وهو ما يعكسه الشكل التالى:

شكل : الهيكل السلعى للصادرات والواردات العربية الاجمالية لعام ٢٠١٠

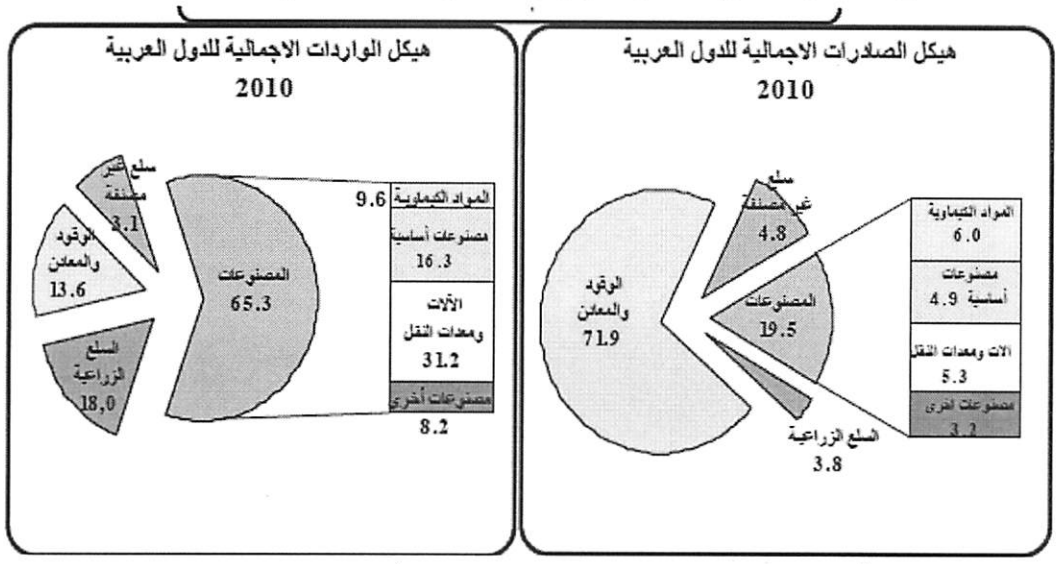

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١١ ، مرجع سبق ذكره، ص١٥٨.

ثانيا: المعوقات والعراقيل التي واجهت منطقة التجارة الحرة

والسؤال هنا لماذا لم يؤدى قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى الى النتائج المرجوة منها **والإجابة** على هذا التساؤل يتمثل فى وجود مجموعة من العراقيل والمعوقات التى تواجه هذه المنطقة ، ومن أهم هذه المعوقات ما يلى :

١. "لم يتم الاتفاق النهائى حتى الآن على قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، والتى تعد مكونا أساسيا فى جميع اتفاقات التجارة الحرة لتحديد السلع التى تمنح امتيازات الإعفاء الجمركى عند دخولها حدود الدول الأعضاء ومنع الدول الأخرى من الاستفادة من مزايا المنطقة .

٢. على الرغم من إقرار اللائحة الخاصة بالية فض المنازعات التى تنشأ فى اطار المنطقة منذ عام ٢٠٠٤ ، وأعداد قوائم المحكمين فى إطارها ، إلا أنها حتى الآن بحاجة الى التعريف بها وبالإجراءات المختلفة المتدرجة لمعالجة الخلافات التى تطرأ فى إطار المنطقة "[١].

٣. لا تزال العقبات تقف أمام الانتهاء من المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات والتى تعرف بـ" جولة بيروت " ، حيث تسبب تداخل أجندات تحرير التجارة فى الخدمات فى ظل أطر مختلفة (متعددة ، اقليمية ، ثنائية) الى تشتت جهود الدول العربية على حساب تحرير التجارة فى الخدمات بين الدول العربية. ورغم دعوة

---

[١]) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠٠٩ ، ص ص ١٣٤ ، ١٣٥.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات، إلى أنها ما زالت مقتصرة على خمسة دول هي المغرب، تونس، مصر، الأردن و موريتانيا بقيمة إجمالية قدرت ب ٦٩،٦ مليار دولار، و لتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي و الاستثماري و يؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع و الخدمات و زيادة النمو الاقتصادي و فرص العمل.

٤. "غياب الشفافية و المعلومات: حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية و السياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة، هذا الغياب ينجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة (١٤).

٥. التمييز في المعاملة الضريبية: وتتلخص عملية التمييز في فرض الضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فر ص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي (١٥).

٦. القيود الغير جمركية: ما زالت تشكل صعوبات للمستثمرين و التجار، و في الواقع فبالرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية و النقدية و الكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل. وتتلخص أهم هذه القيود الكمية والغير جمركية في:

أ- <u>القيود الفنية</u>: و هي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج و تعدد و تضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات و غيرها، كما تقوم الدول العربية بتغيير في المواصفات و المقاييس دون إشعار مسبق، ضف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء.

ب- القيود الإدارية: وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، كثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تتطلب مع البضاعة، مشاكل النقل بالعبور، و إجراءات التخليص الجمركي وتكاليفها، و كذا الإجراءات المعقدة لفحص العينات و التخليص عند المعابر الحدودية (١٧).

ج- القيود النقدية والمالية: إن بعض الدول العربية ما زالت لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف و مخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان (ما عدا دول مجلس التعاون، لبنان و الأردن التي تفرض قيود نقدية). ضف إلى ذلك المبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة و هذا بالرغم من تأكيد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته رقم ٧٢ في أفريل ٢٠٠٣ بقرار رقم ١٤٣١ بشأن (إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العامة، و إلغاء التصديق على الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات) (١٨).

٧. المغالاة في طلب الاستثناءات: حيث شملت الاستثناءات التي طلبتها الدول مختلف أنواع القيود الجمركية و الغير جمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل، و عدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، كما اتضح أن الدول التي تطلب الاستثناء تبالغ فيها، فأصدر المجلس في دورته بتاريخ آذار ٢٠٠٢ قرار رقم ٢٣٣ بالحد من طلب الاستثناء و جعله في حدود لا تضر بالتطبيق، بحيث لا تتجاوز ١٥% من متوسط الصادرات و لمدة ٠٥ سنوات متاحة و أن تكون مبررة و منسجمة مع ما نصت عليه المادة ٠٥ من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ،كما لا يجوز تطبيق أكثر من استثناء واحد للسلعة الواحدة،أي أن السلعة التي تحصل على استثناء لا يجوز للدولة أن تطلب استثناءها مرة أخرى، وان لا يقع ضرر نتيجة التحرير التدريجي على السلعة التي يطلب لها الاستثناء.

كما ورد في القرار أنه تنتهي جميع الاستثناءات مع انتهاء فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أي أنه بعد الإعلان عن استكمال و قيام المنطقة سنة ٢٠٠٥ لن تكون هناك استثناءات مطبقة بين الدول العربية (١٩). يلاحظ من خلال التجربة التي مرت بها المنطقة أن الاستثناءات أدت إلى ما يسمى بالعدوى السلبية،حيث قامت بعض الدول(والتي كانت في الأصل قد حررت السلع المستوردة من الاستثناء) بإشهار مبدأ المعاملة بالمثل.(٢٠).

٨. فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية: لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحضر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء، إذ أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية، ما دامت أن جميع الدول العربية يمثل الإنتاج الزراعي نسبة هامة في اقتصادها (٢١)، لم تلتزم بتطبيق نص تحرير السلع الزراعية و الحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغيير عليها.

٩. ضعف بعض المقومات: في مقدمتها وسائل النقل البري و البحري، الاتصالات خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق و المغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة و متدنية، و هذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا (٢٢).

١٠. اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج: إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، و كذا تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط و الحديد، و هي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، و هو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية.

١١. ضف إلى ذلك ضعف الهياكل الاقتصادية العربية من جهة و تشابهها من جهة أخرى، مما أدى إلى تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، و استمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدا من حجم التجارة العالمية للسلع و الخدمات "[١].

---

[١]) بورحلة ميلود ، بوثلجة عبد الناصر ،" التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،الأداء والمعوقات في الفترة(١٩٩٨-٢٠١٠) " . ص ص ١١-١٣.

ثالثا: جهود وإجراءات تلافي هذه المعوقات

وفى محاولة تلافى هذه المعوقات قد بذلت العديد من الجهود والإجراءات ، التى كان من أهمها:

١. فى عام ٢٠١٠ استكملت الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى القواعد الخاصة بالقيود غير الجمركية واليات التعامل معها ، ولقد تم اعتماد التصنيفات الدولية للقيود غير الجمركية ، وأبدت الدول الأعضاء فى المنطقة التزامها بعدم تطبيق أى من تلك القيود ذات العلاقة بالتدابير أو الإجراءات شبه التعريفية كالرسوم والضرائب ذات الأثر الماثل . بالإضافة الى ذلك التزمت الإدارات الجمركية فى الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بتطبيق الأحكام الواردة فى اتفاقية التثمين الجمركى وتحديد السعر المرجعى للأغراض الجمركية .

٢. تم وقف العمل بقائمة السلع الزراعية التى كانت تتيح للدول وضع أسعار مختلفة وفق مواسم الإنتاج [١]، فقد التزمت الدول الأعضاء بعدم ربط عمليات الاستيراد بأية قيود مالية ، كما تم الالتزام بإلغاء معظم الرخص التلقائية التى تصدرها الجهات الرسمية فى الدول الأعضاء فى المنطقة.

٣. وفيما يخص سبل التخلص عن التدابير والإجراءات الاحتكارية فى منطقة التجارة العربية الكبرى ، فقد تم وضع قواعد استرشادية موحدة لحماية المنافسة المشروعة ومراقبة الاحتكارات بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية . وعلى مستوى التدابير أو الإجراءات الفنية ، فقد اعتمدت الدول الأعضاء مفاهيم جديدة حول إلصاق بيانات السلعة ودلالات المنشأ ، على أن لا يشكل استخدامها قيدا يعيق التجارة العربية البينية فى إطار المنطقة .وعدم التشدد بالإجراءات الصحية والبيئية والأمنية والحجر الزراعى والبيطرى المقيدة للتجارة.

٤. وفيما يتعلق بعضوية الدول الأقل نموا (السودان ، اليمن) ، فقد استمرتا خلال عام ٢٠١٠ فى تطبيق التخفيض الجمركى بنسبة ٨٠% من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأ لتصل الى التعريفة الجمركية الصفرية فى عام ٢٠١٢ وذلك عوضا عن عام ٢٠١٠ ، حيث أعيد جدولة الشرائح المتبقية مراعاة للظروف الانمائية للدولتين .كما استمر إعفاء

---

[١]) باستثناء لبنان التى أعطيت فترة زمنية محددة لاستخدام قائمة السلع الزراعية حتى نهاية ٢٠١٠ لظرف اقتصادية خاصة.

المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل من قبل الدول الأعضاء.

٥. وعلى صعيد التعاون الجمركى العربى فى إطار المنطقة ، تم فى ٢٠١٠ صياغة اتفاقية التعاون الجمركى التى ستحدد مجالات التعاون الادارى والفنى بين الإدارات الجمركية العربية ، كما تم وضع الأطر العامة لصياغة مبادرة عربية موحدة حول أمن وتسهيل التجارة واعتماد محاورها المعنية بالأمن ، وتسهيل التجارة والإجراءات الجمركية وإدارة المخاطر وتبادل المعلومات . بالإضافة الى وضع معايير المنافذ الجمركية المؤهلة فى إطار الاتحاد الجمركى ، والموضوعات الخاصة بالتعاون الجمركى فى مجال البريد.

المبحث الرابع

تفعيل جهود التكامل للارتقاء بمستوى الاقتصادات العربية

شهد الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية، والاستثمارات المنفذة تحسناً خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠١٠ ، وكما أشرنا من قبل فإن من أهم العوامل التي ساعدت على ذلك هو تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال تلك الفترة، ولكن مازال هنالك إمكانية للارتقاء بجهود التكامل العربي، وهذا يستلزم التركيز على بعض الجوانب التي من شأنها تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنها :-

أولا : حل المشاكل العالقة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بالرغم من أن منطقة التجارة الحرة دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ الا أن هناك بعض المشاكل العالقة والتي تحتاج إلى حلها ، وأهم تلك المشاكل :-

١- وضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية

من العوامل الهامة والضرورية لزيادة فاعلية المنطقة ، وحتى تسهم في إيجاد قاعدة إنتاجية في الدول العربية هو إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، وقد تم إقرار القواعد العامة ويجرى في إطار المنطقة حاليًا مناقشة مشروع قواعد المنشأ التفصيلية لصياغتها في صورتها النهائية ، والانتهاء من إقرار قواعد المنشأ يعد دفعة كبيرة للصناعة العربية حيث أن قواعد المنشأ التفصيلية هي الضمان العملي لتمتع السلع العربية المنشأ بالإعفاءات والإمتيازات التي تتيحها المنطقة وتحول دون تمتع سلع أخرى أجنبية بهذه الامتيازات، من خلال عمليات صناعية بسيطة وإعادة تصديرها للأسواق العربية، ومن ثم فإن الانتهاء من وضع تلك القواعد سيدعم الصناعة العربية .

٢- تفعيل آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تم في دورة فبراير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٤)، إقرار اللائحة الخاصة بآلية فض المنازعات التي تنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و يعتبر إقرار هذه الآلية من المنجزات الهامة التي تساهم في تفعيل المنطقة، وإعطاء المصداقية للتعامل في إطارها.لذا فمن الضروري أن تعمل الدول العربية والأمانة العامة، وكافة المؤسسات العربية المعنية للتعريف بهذه الآلية والتعريف بالإجراءات المختلفة المتدرجة لمعالجة الخلافات التي تطرأ في إطار المنطقة ، وتفعيل هذه الآلية من شأنه سرعة البت في القضايا التجاريه مما سينعكس ايجابا على التجارة العربية البينية .

٣- القيود غير الجمركية

تعد القيود غير الجمركية المطبقة بالدول العربية عائق امام التطبيق الكامل للمنطقة، لذا فقد اوفدت الامانة العامة فرق عمل الى المنافذ الجمركية للدول العربية للتعرف على مختلف القيود غير الجمركية، وعلى الرسوم الأخرى ورسوم الخدمات. وأعدت تقريرا تم مناقشته في لجنة المفاوضات التجارية ورفعت توجيهاتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أصدر بشأنها قراره رقم ١٥٥٢ و ١٥٧٣ بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ و ٢٠٠٥/٩/١٨ على التوالي لمعالجة القيود غير الجمركية (*) .

٤- صياغة مشروع قواعد عربية موحدة للمنافسة ومراقبة الاحتكارات

أقرت سبع دول عربية أعضاء بالمنطقة قوانين وطنية للمنافسة ومراقبة الاحتكار، إلا ان البقية من الدول العربية تفتقر لتلك القوانين مما يخلق جواً غير ملائم للارتقاء بالصناعة العربية وحمايتها من الاحتكارات الداخلية والأجنبية .

٥- دمج تحرير تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة

تم إقرار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بين الدول العربية من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورة سبتمبر ٢٠٠٣ ، وقد تقدمت إحدى عشر دولة عربية بعروض التزاماتها الأولية هي : المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة ،، مملكة البحرين ،دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية ،المملكة المغربية ، الجمهورية التونسية، وتم عقد ثلاثة اجتماعات للمفاوضات أخرها في فبراير ٢٠١٢ وشارك في هذه الاجتماعات ثمانية دول عربية.

وإقرار هذه الاتفاقية سوف يكون له انعكاس ايجابي على الاقتصادات العربية بوجه عام وعلي التجارة العربية البينية بوجه خاص . ويكفي للتدليل على ذلك بيان الدور لذي يمكن

---

*) - وقف العمل بأية رزنامات زراعية في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأعضاء .

- وقف العمل بنظام رخص الاستيراد والتصدير تمشياً مع ما ورد بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.

- الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٥٠٦ بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٩ والذي ألغي بموجبه التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المصاحبة لها من قبل القنصليات والسفارات العربية.

- ضرورة تبسيط الإجراءات الحدودية من خلال العمل بنظام الإفراج المسبق للبضاعة قبل وصولها والإفراج المؤقت لحين استكمال إجراءات الفحص الفني بالنسبة للسلع سريعة التلف.

إلا ان واقع التطبيق يشير الى ان هذه الرسوم تمثل عائقا أمام نمو التجارة العربية البينية.

أن تلعبه المصارف العربية في ائتمان التجارة الخارجية ومن ثم فإن إقرار هذه الآلية من شأنه تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال عنصرين هما:

أ- توافر معلومات للمتعاملين، فتنمية التجارة العربية تحتاج إلي علاقات وثيقة بين المصارف العربية إذ أن القدرة على جمع وتقديم المعلومات للمتبادلين وعلى سرعة أجراء التحويلات النقدية وتبادل الوثائق يعتمد على تلك العلاقات،لذلك فإن تعامل المصارف العربية مع بعضها البعض مباشرة. ودون وسطاء من المصارف الأجنبية، وقيام الحكومات العربية بتصحيح القواعد واللوائح المالية التي قد تعيق التعامل المباشر أو قد تجعله أكثر كلفة من التعامل من خلال الوسطاء، يسهمان في تنمية التجارة البينية العربية.مما سينعكس إيجابا على زيادة حجم الإنتاج العربي.

ب- تقديم ائتمان للمستوردين يحتاج المستورد إلي مهلة من الوقت ريثما يتمكن من تسويق بضاعته وتحصيل أثمانها . فهم لذلك دائبو البحث عن مصادر الائتمان التي يمكنها تمويل صفقات الاستيراد بشروط معقولة. ولهذا فأن توفير الائتمان للمستوردين يشجعهم على المزيد من الاستيراد. وبالتالي ينمي حركة التبادل التجاري بين الدول.

ولهذا نجد أن كثيرًا من البلدان. وخصوصًا الصناعية منها، تنشىء مصارف للاستيراد والتصدير، وذلك لتقديم الائتمان للراغبين في شراء منتجاتها. وكثيرًا ما يتحول المستورد من مصدر للآخر نتيجة لتوافر الائتمان بشروط أكثر تيسيرا، بل كثيرًا ما يلجأ المستورد لشراء سلعة أدني في الجودة والمواصفات إذا ما ارتبط شراؤها بائتمان أكثر يسراً.

ثانيا : العمل على قيام اتحاد جمركى عربى

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح اى ثقل دولى للعالم العربى ، لانها تعبر فقط عن رغبة اعضائها فى زيادة التبادل البينى ، فى حين يعكس الاتحاد الجمركى إرادة أعضائه فى مواجهة المبادلات الخارجية بموقف موحد .

ويشكل الاتحاد الجمركى الدرجة الايجابية الأولى فى سلم التكامل الاقتصادى حيث يعالج مشكلات مناطق التجارة الحرة بإعتباره وسيلة للجمع بين مناهج تحرير التجارة و مناهج اتباع سياسات الحماية و زيادة قوة المساومة فى التجارة الدولية من خلال معدلات افضل للتبادل التجارى . وكما هو الحال فى منطقة التجارة الحرة يتعين ان يسهل الاتحاد الجمركى

المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء و ألا يقود إلى وضع عراقيل أمام تجارة الدول غير الأعضاء .

١- آثار الاتحاد الجمركى العربى على الاقتصاديات العربية

على الرغم من وجود اتفاق بين معظم الاقتصاديين على أن الاثار الناجمة عن الاتحاد الجمركى تتوقف على العديد من العوامل أهمها : درجة التنافس و التكامل بين دول الاتحاد ، نطاق الاتحاد الفجوة الاقتصادية بين دول الاتحاد ، مستوى الرسوم الجمركية و التجارة البيئية بين دول الاتحاد ، إلا ان اهم الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركى العربى على الدول العربية هى كما يلى :

أ- ان وجود مثل هذا التجمع الاقليمى العربى و التحول نحو سوق عربية مشتركة لاحقا سيقوى مركز الدول العربية فى المفاوضات مع التكتلات الاقتصادية العالمية .

ب- يساعد الاتحاد على توسيع حجم السوق بالنسبة للبضائع العربية ، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول العربية بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التى تتمتع بها فى إنتاج السلع و الخدمات مما يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد العربية .

ج- إن إزالة الرسم الجمركى على التجارة البيئية داخل الاتحاد العربى سيؤدى الى زيادة المقدرة التصديرية للصناعات القائمة و تشجيع قيام صناعات جديدة تعتمد على التصدير مستفيدة باقتصاديات الحجم ، وإحلال الصناعات العربية محل الصناعات الاجنبية التى تتنافس معها ، و زيادة مقدرة هذه الصناعات على الحصول على الدعم مادامت تصدر الى أسواق الاتحاد .

د- سيشجع الاتحاد على جذب مزيد من الاستثمارات سواء البيئية أو الاجنبية للاستفادة من نطاق السوق ، الأمر الذى سيؤدى الى خلق مزيد من فرص العمل و مكافحة البطالة و تقليل حدة الفقر بالدول العربية .

ه- يؤدى الاتحاد الى زيادة رفاهية المستهلك العربى ، نتيجة الفائض الذى يمكن أن يعود عليه من الفرق بين ما كان مستعداً لدفعه و ما دفعه فعلا فى سبيل الحصول على السلعة أو ما يسمى فائض المستهلك ، مما يعنى خلق طلب فعال يؤدى الى مزيد من الانتاج ، و استغلال للموارد .

٣- تحديات وقيود تواجه الاتحاد الجمركى العربى

ويجدر التأكيد على أن من أهم التحديات التى تحتاج حقاً الى المواجهة الحقيقة حتى يتم الانتقال الى الاتحاد الجمركى وهى:-

أ- تضارب الالتزامات ، فمعظم الدول العربية الأعضاء فى اتفاقية التجارة الحرة عقدوا اتفاقات مع دول أو مناطق أخرى أو حتى فيما بينها ، فمصر على سبيل المثال دخلت فى أكثر من اتفاق تجارة حرة مع الكوميسا و المنطقة العربية ، ومع الاتحاد الاوربى و اتفاقية الكويز ، وتريد اتفاق تجارة حرة مع واشنطن وهذه الاتفاقيات قد تؤدى الى تضارب الالتزامات أن لم يكن هناك تنسيق مع الشركاء العرب ، وتصعب بالتالى التزامات العضوية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ب- الآثار المالية السيئة الناجمة عن تقليص الرسوم الجمركية فالبلدان العربية غير الخليجية تعتمد على هذه الرسوم فى الإيرادات العامة و تمويل نفقاتها .

ج- ضعف الهياكل الإنتاجية ، فمن جهة ينتج العرب مواد لا يحتاجونها بكاملها فى الأسواق المحلية مثل النفط ، فالاستهلاك العربى لا يتجاوز ١٧ بالمائة من الإنتاج ، وبالمقابل يحتاج العرب لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزتهم بصورة كافية سواء كماً أو نوعاً وهم يسدون حاجاتهم من المواد المصنعة هذه عن طريقة الاستيراد من الدول المصنعة (أوروبا - الولايات المتحدة - بلدان آسيا) وهى ذاتها التى تستورد الطاقة العربية و لذلك فالجزء الأكبر من التجارة معها مما ينفى الحاجة الى المبادلات البيئية ، أو تبقى ضعيفة و لذلك تصحيحاً لهذه الأوضاع ينبغى العمل على تنويع القاعدة الانتاجية و تحسين كميات الانتاج ورفع كفاءة نوعية المنتجات .

د- عدم التنسيق بين الدول العربية حول التخصص فى الانتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة ، فوجود منطقة تجارة حرة كبرى مع سلع قليلة و متشابهة فى عدة أقطار عربية سوف يقود الى منافسة حادة دون نتائج ايجابية، و طالما أن المنافسة ضرورية للمنتجين و المستهلكين فان الاندماج التجارى العربى و هو الهدف من وراء المنطقة الحرة لا يتحقق الا عبر التخصص المنظم الذى يكفل تحسين القدرة الانتاجية ويشجع الاستثمارات العربية البيئية و يوفر المناخ للاستثمارات الاجنبية و يطور قدرة السلع العربية على التنافس بالتصدير لخارج المنطقة .

ه- على الصعيد العالمى لا تزال القيود الكمية تعرقل تنمية المبادلات العربية البيئية ، كما يقتصر البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المبادلات السلعية . لا شك فى أن تجارة الخدمات ضعيفة مقارنة بتجارة السلع ، لكن هذا

الضعف لا يفسر عدم سريان التحرير التجارى على الخدمات . هناك عوامل اقتصادية و سياسية تحول دون ذلك ، فمن السهل إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الملابس الجاهزة و المواد الغذائية ، و لكن من الصعب تقليص القيود الكمية على الاتصالات و العمليات المصرفية . ويلاحظ أن تقييد تجارة الخدمات لا يقتصر على المبادلات البينية بل يشمل أيضا المبادلات الخارجية ، إذ لم تلتزم غالبية الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بالاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالخدمات إلا فى بعض المجالات كالسياحة [1].

٣- الجهود العربية وتفعيل قيام الاتحاد الجمركى

أفسحت القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية العربية فى الكويت فى ٢٠٠٩ ثم مصر ٢٠١١ مجالا كبيرا لقضية الاتحاد الجمركى العربى ، حيث أوضح البيان الصادر عن قمة الكويت فيما يخص التكامل الاقتصادى والاجتماعى العربى : ضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى العربى ، باعتباره ركيزه اساسية لدفع العمل الاقتصادى والاجتماعى العربى المشترك ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية . وذكرت فى برنامج عملها فيما يخص الاتحاد الجمركى العربى ، ضرورة التحرك نحو اقامة الاتحاد الجمركى العربى خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ بتنفيذ البرامج التالية :

- برامج الإعداد والتحضير لاقامة الاتحاد الجمركى .
- البرامج الأساسية لبناء الاتحاد الجمركى العربى .
- برامج البناء المؤسسى للاتحاد الجمركى وآليات عمله.
- برامج داعمة لاقامة الاتحاد الجمركى [2].

وأعيد التأكيد على قضية الاتحاد الجمركى فى القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الثانية بشرم الشيخ ، حيث أشارت القمة الى ضرورة بذل مزيد من الجهود لاستكمال توحيد جداول التصفيات للتعريفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية ٢٠١٢ ، تمهيدا للدخول فى التفاوض على فئات التعريفة الجمركية والانتهاء منها ضمن الوقت المحدد للإعلان عن الاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥ [1].

---

[1]) حسين عبد المطلب الاسرج ، " دور الاتحاد الجمركى العربى فى تنشيط التجارة البينية العربية" ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، ص ص ٦٠-٦١ .

[2]) http://www.arableagueonline.org

[1]) http://www.arableagueonline.org

المبحث الخامس

تفعيل بعض دوائر التعاون المصرى الدولى غير العربية

بالاضافة الى دائرة التعاون العربي والتي تحتل مصر فية موقع ريادي فقد سعت الى الى تحقيق المزيد من الفائدة من خلال دوائر أخرى للتعاون مثل الانضمام الى تجمع الكوميسا؛ والذي يعد ذات مردود ايجابي على مصر لايقل أهمية عن مردود التعاون العربي، وكذا التعاون المصري الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأمريكية ، وسوف يتم التركيز على انضمام مصر الى السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (الكوميسا) .

أولا : مصر والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

أ- التعريف بالكوميسا

هي اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي وقد كان انضمام مصر إلى الاتفاقية نابعاً من إدراك عميق للأهمية الإستراتيجية للمحيط الجغرافي وعلاقات مصر مع دول الجوار وبالأخص دول حوض النيل حيث أتاحت عضوية مصر في الكوميسا فرصاً أرحب لفتح الأسواق والحصول على مزايا نسبية جديدة.

وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٩ وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء اعتباراً من ١٩٩٩/٢/١٧ على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وللسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة ثم وقعت مصر على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة مع ثمان دول أعضاء أخرى بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣١. الجدير بالذكر أن عدد الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة في الوقت الراهن قد وصل إلى أربعة عشر دولة بعد انضمام بوروندي ورواندا في ٢٠٠٤/١/١ ثم انضمام جزر القمر في ٢٠٠٦ ثم ليبيا في ٢٠٠٧ ومؤخراً دولة سيشل (مع احتفاظها بقائمة سلع مستثناة).

ب- الدول الأعضاء باتفاقية الكوميسا

يبلغ عدد الدول الأعضاء في الكوميسا ١٩ دولة حيث تضم اتفاقية السوق المشتركة دول شرق وجنوب القارة الأفريقية كما تضم مجموعة الجزر المواجهة للساحل الشرقي، وتتمثل تلك الدول في : مصر وكينيا والسودان وليبيا وزامبيا وملاوي وزيمبابوي وأثيوبيا وجيبوتي ومدغشقر وأوغندا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وسيشل وجزر القمر وسوازيلاند وموريشيوس.

ج- أهداف السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

- تنشيط التجارة الإقليمية وإنشاء المؤسسات التي تكفل تنفيذ التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يمكن من خلالها ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الأفريقية.
- خلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ووضع قانون مشترك للاستثمار بالإضافة إلى تحرير حركة الأفراد ورؤوس الأموال.
- التعاون في المجالات الزراعية والأمن الغذائي من خلال إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية.
- التعاون في مجالات النقل والمواصلات وتجارة الخدمات والترانزيت وغير ذلك من مجالات الصناعة والطاقة الزراعية والثروة الحيوانية.

د- المزايا التي يمكن أن تعود على مصر من الانضمام إلى الكوميسا

- الاستفادة من السوق الرحبة حيث يزيد تعداد سكان الدول الأعضاء في الكوميسا عن ٤٠٠ مليون نسمة ومن ثم فإن السوق تعد متنفساً للعديد من المنتجات المصرية.
- النفاذ لأسواق أربع عشرة دول من الدول الأفريقية بدون سداد رسوم جمركية حيث الإعفاءات المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا.
- الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة السلع الغذائية والأدوية والسلع الهندسية والأدوات المنزلية ومواد البناء بالأخص السيراميك والأدوات الصحية ومنتجات الألمونيوم والحديد والصلب والمنتجات الجلدية.
- استيراد العديد من المواد الخام اللازمة للصناعة بإعفاء جمركي خاصة وأن أغلب دول الكوميسا تعتمد على تصدير خامات ومواد خام وسلع رئيسية مثل النحاس والتبغ والبن والشاي والجلود الخام واللحوم والسمسم.
- الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول أفريقيا.
- أن الاتفاقية تتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات.

ثانيا : مستجدات الأوضاع على ساحة الكوميسا

- زيادة عدد الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة للكوميسا إلى ١٤ دولة بعد انضمام كل من ليبيا وجزر القمر وسيشل إلى منطقة التجارة الحرة.
- قامت دول الكوميسا خلال اجتماع قمة الكوميسا السادس والعشرين الذي عقد في يونيو ٢٠٠٩ بالإعلان عن قيام الاتحاد الجمركي في ظل فترة انتقالية تبلغ ثلاث سنوات. هذا ويتسم الاتحاد الجمركي بإتباع الدول الأعضاء لتعريفة جمركية موحدة في مواجهة دول العالم بهدف تعزيز التكامل في الإقليم.
- جاري في الوقت الراهن الاتفاق على العديد من التدابير التي من شأنها تعزيز التكامل الإقليمي ومن ذلك الاتفاق على توحيد التشريعات الجمركية والسياسات التجارية.
- تسعى دول الكوميسا إلى إقامة مقاصة لتسهيل تسوية المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.
- انتهت دول الكوميسا من الخطوات اللازمة لإنشاء خط نقل بحري منتظم بين موانئ شمال شرق القارة وجنوبها.
- بدأت الكوميسا بتطبيق اختبار نظام التجارة المبسط والذي يهدف إلى تسهيل التجارة الحدودية (التجارة عبر الحدود لدول الجوار) في عدد من الدول الأعضاء كمرحلة مبدئية.
- تم اعتماد القواعد الخاصة بتنظيم الشراء الحكومي على المستوى الإقليمي بين دول الكوميسا خلال اجتماع قمة الكوميسا السادس والعشرين الذي عقد في يونيو ٢٠٠٩.
- تم اعتماد الإطار العام للاتفاق الخاص بالتعاون في مجال التجارة في الخدمات بما يتماشي مع قواعد اتفاق الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية GATS وجاري التفاوض حول التزامات الدول الأعضاء.
- تم رفع توصية من الاجتماع السابع والعشرين للجنة التجارة والجمارك والذي تم عقده خلال الفترة من ١٥-١٨ أغسطس ٢٠١١ بسوازيلاند إلى المجلس الوزاري لاعتماد قواعد المنشأ التفصيلية.

ثالثا : الآليات الجديدة التي تم اتخاذها على المستوى المحلي لتحسين أداء التبادل التجاري

- إقرار نظام الكتروني للتدخل السريع لإزالة أية عقبات تتصل بالتصدير أو الاستيراد جدير بالذكر أن النظام الجديد يهدف إلى تتبع وحل مشكلات المصدرين والمستوردين وتحديد نقاط اتصال للمتابعة، وتتمثل نقطة الاتصال المصرية في قطاع الاتفاقات التجارية بوزارة التجارة، حيث تقوم نقطة الاتصال بتلقي الشكاوى المتعلقة بأية صعوبات تواجه أصحاب الشأن ويتم من خلال آلية التحرك السريع الاتصال بالجهات الأخرى لتسوية المشكلات.
- استضافة مصر للوكالة الإقليمية للاستثمار والتابعة للكوميسا RIA وهو ما يسهل على المستثمرين والمهتمين متابعة الأحوال الاقتصادية بالإقليم، بالإضافة إلى المساهمة في جذب الاستثمارات إلى الإقليم ومصر بصفة خاصة.
- يقوم البنك المركزي المصري في الوقت الراهن بدراسة ومتابعة نظام تسوية المدفوعات الإقليمية REPSS للكوميسا وبالأخص الإجراءات القانونية والمتطلبات الخاصة بالمراحل التشغيلية الأولية تمهيداً لتفعيل النظام بين الدول الأعضاء حيث يهدف النظام إلى قيام البنوك المركزية بدور الوسيط في تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات التجارية هذا وتجدر الإشارة إلى أن تسوية المعاملات البنكية وفقاً لهذا النهج ستتم في نفس اليوم، ومن المقرر أن تكون التكلفة المبدئية ٠,٢٥% من قيمة التحويل (٠,٢% لغرفة المقاصة و ٠,٠٥% للبنك المركزي).

رابعا: القطاعات المستهدف زيادة الصادرات منها

يمكن التركيز على القطاعات التالية خلال الفترة القادمة:

- مواد البناء والمنتجات المعدنية: الأسمنت والسيراميك والحديد والصلب.
- المنتجات الكيماوية والدوائية: الراتنجات واللدائن والأدوية.
- الصناعات الغذائية: السكر والعصائر.
- الصناعات الهندسية: أجهزة التبريد والتكييف.

خامسا : أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على التبادل التجاري مع الدول الأعضاء

الجدول التالي يوضح أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على حجم الصادرات والواردات المصرية من الإقليم خلال الفترة من (١٩٩٧- ٢٠١٠) :

تجارة مصر مع دول الكوميسا خلال الفترة ١٩٩٧ -٢٠١٠

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	قبل الانضمام		بعد الانضمام							
	١٩٩٧	١٩٩٨	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	نصف ٢٠١١
الميزان التجاري	- ٨٠,٧	- ١٠٧,٨	٣,٩	١٢٢	٢٠٣,٧	١٧٠,٣	٤٩٣	١١٥٤	١٣٨٢,٤	٣٠٨
الصادرات المصرية	٤٤,٣	٤٥,٨	١٥٩,٨	٢٩٦,٤	٤٤٣	٥٣٥,٣	١٦٥١	١٨٦٥	٢٣٤٦	٧٤٤,٥
الواردات المصرية	١٢٥	١٥٣,٦	١٥٥,٩	١٧٤,٣	٢٣٩,٣	٣٦٥	١١٥٨	٧١١	٩٦٢,٦	٤٣٦,٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء.

من الجدول السابق يلاحظ تحول العجز في الميزان التجاري إلى فائض منذ عام ٢٠٠٤ حيث ارتفع حجم الصادرات المصرية بشكل واضح خلال الأعوام الماضية والتي تخطت خلال عام ٢٠٠٨ المليار والنصف دولار أمريكي ثم ارتفعت لتتعدي ٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠ مقارنة بما يعادل ٤٥ مليون دولار فقط قبل البدء بتطبيق التجارة الحرة.

سادسا : نظرة عامة على التجارة البينية للتكتل

الجدول التالي يوضح حجم التبادل التجاري البيني لدول الكوميسا خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ (وفقاً لبيانات سكرتارية الكوميسا) :

التبادل التجاري البيني لدول الكوميسا

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصادرات	١٦٧٠	١٨٤٠	٢٥٨٣	٢٧٠٢	٣٩٥٠	٦٣٨٦
إعادة تصدير	٤٧٥	٥٣١	٦٢٥	٢٦٨	٥٧٠	٥٩٩
إجمالي الصادرات	٢١٤٥	٢٣٣٥	٣٢٠٨	٢٩٧٠	٤٥٢٠	٦٩٨٦
إجمالي الواردات البينية	٢١٧٣	٢٢٢٣	٣٠٤٦	٣٧٥٧	٤٥٥٣	٧٣٤٤

المصدر: بيانات السكرتارية معتمدة على COMSTAT DATABASE

من الجدول السابق يتضح أن حجم التبادل التجاري البيني لدول الكوميسا يشارف على ١٤,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٨.

١- **أكبر الدول المصدرة:**

شهدت التجارة البينية رواجاً بين دول الكوميسا عام ٢٠٠٨ حيث بلغت نسبة نمو الصادرات البينية لرواندا ٣١٠% كما بلغت تلك النسبة في السودان ٣٣٠% وتمثلت صادرات رواندا في الشاي والمياه المعدنية والبيرة، في حين تركزت صادرات السودان في بذور السمسم والقطن والحيوانات الحية التي يوجه أغلبها لمصر، هذا وقد بلغت قيمة صادرات زامبيا من النحاس لمصر ما يقرب من ٣٨٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٨.

٢- **الاستثمارات في الكوميسا:**

- بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إقليم الكوميسا عام ٢٠٠٨ حوالي ٢١,٨ مليار دولار أمريكي بمعدل نمو طفيف ٠,٨% عن العام السابق، الأمر الذي دعي العديد من الدول لتبني سياسات لجعل بيئة الأعمال في الإقليم أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- احتل قطاع التعدين المركز الأول في جذب الاستثمارات (حوالي ٤٠% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة) في حين جذبت قطاعات الخدمات وخاصة البناء والنقل والشحن وخدمات التخزين ما يقرب من ٣٥% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك قبل التراجع الاقتصادي فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فبلغت الاستثمارات في قطاع التبغ والمشروبات ٢٥% في حين كانت مشاركة الغذاء محدودة.
- لا يرجع السبب في الزيادة البسيطة في تدفقات الاستثمارات إلى إقليم الكوميسا عام ٢٠٠٨ إلى الأزمة الاقتصادية العالمية فقط وإنما يرجع كذلك إلى المناخ العام الذي لم يعد يمثل جذباً للمستثمرين المحلين والأجانب بسبب انتشار العوائق الإدارية والقانونية الأمر الذي دعى دول الكوميسا إلى اتخاذ خطوات.
- أما عن استثمارات دول الكوميسا في الخارج فتقدر في عام ٢٠٠٨ بما يقرب من ٢,١ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بمعدل زيادة يقدر بـ ٤٢٨% مما يشير إلى زيادة حجم استثمارات دول الكوميسا بالخارج، تعتبر مصر من أكثر الدول العابرة باستثماراتها إلى الخارج حيث تم استثمار ما يقرب من ١,٩ مليار دولار (بنسبة ٩٠% من إجمالي تدفقات الكوميسا الاستثمارية للخارج)، في حين بلغت استثمارات السودان ٩٨ مليون دولار (بنسبة ٥%) وموريشيوس ٥٢ مليون دولار (بنسبة ٢%) .

الفصل الخامس

دور تحرير تجارة الخدمات فى تفعيل التعاون العربى

دور تحرير تجارة الخدمات فى تفعيل التعاون العربى

مقدمـــة

إن قطاع الخدمات يلعب دوراً هاماً فى اقتصاديات العديد من الدول العربية ، والجدير بالذكر أن الدول العربية تختلف فى المزايا النسبية التى تتمتع بها فى هذا القطاع حيث تتمتع بعض الدول بمزايا نسبية فى خدمات النقل والمواصلات مثل مصر والسعودية والبحرين واليمن هذا بالإضافة إلى تمتع مصر بميزة نسبية فى قطاع التشييد والبناء ، كذلك تتمتع العديد من الدول العربية بمزايا نسبية فى قطاع السياحة مثل مصر وتونس والمغرب وسوريا ولبنان والإمارات واليمن والسعودية (السياحة الدينية) وهو ما يشجع ويحفز على الإندماج الاقليمى فيما بينها .

ونظرا لما تتمتع به الدول العربية من مزايا متعددة فى العديد من الخدمات فقد بدأت بالفعل فى تصديرها إلى الخارج ومن ثم المنافسة على المستوى العالمى مثل خدمات الاتصالات وخدمات الكومبيوتر والخدمات المالية والتشييد والبناء وغيرها من الخدمات الأخرى .

ولتحفيز الإندماج الاقليمى فيما بين الدول العربية فى قطاع الخدمات لابد من تحرير هذا القطاع اقليميا لتعويض الإنخفاض الحاد فى التجارة العربية البينية فى السلع التى لا تمثل أكثر من ١٠% من إجمالى التجارة العربية كما سبق وأن ذكرنا .

ولأهمية التجارة فى الخدمات فى الدول العربية وكيفية تعزيز هذا القطاع على المستوى الاقليمى سوف نتناول دراسة بعض القطاعات الخدمية الهامة للعديد من الدول العربية ونخص بالدراسة قطاع الخدمات المالية والمصرفية وقطاع السياحة .

المبحث الاول

مفهوم تجارة الخدمات طبقا للاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (1) (جولة أورجواى)

أولا: التعريف بالاتفاقية

تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أورجواى عدة اتفاقيات تجارية جديدة تنظيم التجارة فى السلع، كما تم اعتماد مجموعة من القواعد التى تنظم التجارة فى الخدمات .

خضعت قواعد اتفاق الجات ١٩٤٧ لعدة مراجعات بهدف التحديث لمواجهة التغير في ظروف التجارة الدولية حيث مرت بعدة جولات للمفاوضات كان أخرها جولة أورجواى التى انتهت في عام ١٩٩٤ ، ومن اهم إنجازات هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية في ١يناير ١٩٩٥ ، وتعتبر المنظمة هي الجهة الوحيدة المسئولة عن إدارة النظام التجارى متعدد الأطراف والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات متعددة الأطراف التى تم التفاوض بشأنها أثناء جولة أورجواى أو تلك التى سيشملها التفاوض مستقبلاً .

وتعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (اتفاق الخدمات) إحدى الاتفاقيات متعددة الأطراف التى انبثقت عن جولة اورجواى للمفاوضات ، وقد أرست هذه الاتفاقية الإطار العام للقواعد والالتزامات التى تم الاتفاق عليها دولياً في مجال تنظيم التجارة في الخدمات .

يتضمن الاتفاق ٦ أجزاء تشكل ٢٩ مادة ، ويتعلق الجزء الأول منها بالنطاق والتعريف ، والجزء الثاني بالأحكام والمبادىء العامة ويتعلق الجزء الثالث بالالتزامات المحددة والجزء الرابع بالتحرير التدريجي والجزء الخامس بالأحكام المؤسسية ، ويتعلق الجزء السادس والأخير بالأحكام الختامية ، بالإضافة الى ٨ ملاحق تعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاق .

يطبق الاتفاق بالنسبة للإجراءات التى يتخذها الأعضاء وتؤثر علي التجارة في الخدمات ، وهى :

١- الإجراءات التى تتخذها الحكومات والسلطات المركزية والإقليمية أو المحلية .

٢- الإجراءات التى تتخذها الأجهزة غير الحكومية في إطار ممارسة السلطات المخولة إليها من قبل الحكومات والسلطات المركزية والإقليمية أو المحلية .

---

(1) www. wto.gov/The Doha Declaration .

- يشمل الاتفاق كافة قطاعات الخدمات باستثناء الخدمات التى تقدم فـــي إطـــار ممارســـة السلطة الحكومية ، ويقصد بالخدمات التى تقدم في إطار ممارسة السلطة الحكومية الخدمات التى يتم توريدها على أساس غير تجارى وبدون منافسة مع واحد أو أكثـــر مـــن مـــوردى الخدمة.

- تعرف التجارة في الخدمات بأنها توريد الخدمة من خلال ٤ أشكال :

١ . انتقال الخدمة عبر الحدود ، توريد الخدمة من إقليم دولة الى إقليم دولة أخرى دون انتقال مورد او مستهلك الخدمة Mode 1(Cross Border Supply)

٢ . استهلاك الخدمة في الخارج ، توريد الخدمة من خلال انتقال مستهلك الخدمة مـــن إقليم دولة ما للحصـــول علـــى هـــذه الخدمـــة فـــي إقلـــيم دولـــة أخـــرى Mode 2 (Consumption Abroad)

٣. التواجد التجارى ، انتقال مورد الخدمة الأجنبي من دولة ما للتواجد داخـــل أراضـــي دولة أخرى لتوريد الخدمة Mode 3 (Commercial Presence)

٤ . انتقال الأشخاص الطبيعيين من دولة ما لتوريد الخدمة داخل دولة اخرى Mode 4 (Presence of Natural Persons)

- وقد حددت سكرتارية مجلس التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالميـــة ١٢ قطـــاع خدمى رئيسي ينبثق عنها قطاعات فرعية أخرى :

١- خدمات الأعمال التجارية (مثل الخدمات المهنية)

٢- خدمات الاتصالات

٣- التشييد والخدمات الهندسية ذات الصلة

٤- خدمات التوزيع

٥- خدمات التعليم

٦- خدمات البيئة

٧- الخدمات المالية (مثل التأمين – البنوك)

٨- الخدمات الصحية

٩- خدمات السياحة والسفر

١٠-الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية

١١-خدمات النقل

١٢-خدمات أخرى

- تلتزم الدول الأعضاء وفقاً للمادة ١٩ من الاتفاق بالدخول في جولات متتالية من المفاوضات بهدف التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات على أن تبدأ المفاوضات بعد ٥ سنوات من دخول اتفاق منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ .

- ويجب أن تهدف المفاوضات الى تخفيض أو إلغاء الآثار السلبية على التجارة في الخدمات كوسيلة لتحسين فرص النفاذ الى الأسواق ، مع الآخذ في الاعتبار دعم مصالح كافة الدول الأعضاء والاحتفاظ بالحقوق والالتزامات لكافة الدول الأعضاء .

- يجب أن تتم عملية التحرير بما يخدم أهداف السياسة الوطنية ومستوى التنمية لكل دولة من الدول الأعضاء ، كما يتيح الاتفاق مرونة كافية للدول النامية للمشاركة بفعالية فى هذه المفاوضات ، وذلك من خلال :

- السماح للدول النامية بتحرير عدد أقل من القطاعات الخدمية
- قيام الدول المتقدمة بتحرير قطاعات الخدمات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية

- وبالإضافة إلى المفاوضات بشأن الالتزامات المحددة ، هناك بعض الموضوعات التى لم تستكمل أثناء جولة أورجواى واتفق الأعضاء على التفاوض بشأنها فيما بعد ، وهى قواعد اتفاق الخدمات (آلية الوقاية الطارئة والدعم والمشتريات الحكومية) .

ثانيا: الالتزامات التى تضمها الاتفاقية العامة للتجارة

١- الالتزامات العامة

تشمل الالتزامات العامة كافة الدول وكافة قطاعات الخدمات القابلة للتجارة الدولية ، وأهم تلك الالتزامات هى معاملة الدولة الأكثر رعاية والشفافية وزيادة مساهمة البلدان النامية والتكامل الاقتصادى وإجراءات الوقاية المرتبطة بعجز ميزان المدفوعات .

أ- الالتزام بتوسيع مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية

طبقاً للمادة الثانية من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات فإنه يجب على كل عضو أن يمنح للخدمات وموردى الخدمات من اى عضو اخر فوراً ودون شروط معاملة لا تقل رعاية عن تلك التى يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردى الخدمات من اى بلد اخر .

ومع ذلك فإنه من الممكن لى بلد الإحتفاظ خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات باجراءات لا تتطابق مع القاعدة من خلال دمجها في قائمة الاستثناءات ومن الاغراض التي تجعل الدول تقرر استثناءات من مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية الرغبة في الحفاظ علي المعاملة

التفصيلية التى تقدم لبعض الدول في قطاع الخدمات بموجب التعاون الاقليمي أو بموجب أية ترتيبات أخرى وقد إستفادت من هذا الحكم حوالى ستون دولة من ذلك أن دول الشمال قد استثنت من المبدأ جميع الاجراءات التى تعزز التعاون فيما بينها وتشتمل هذه الاجراءات على الضمانات والقروض المقدمة لمشاريع استثمارات دول الشمال وعلي المساعدة المالية المقدمة لشركات دول الشمال من اجل استغلال التقنية البينية ، أما الاتحاد الأوروبي فقد قرر إستثناءاً من المبدأ لضمان عدم انتقال الفوائد الناجمة عن الترتيبات الخاصة بين أعضائه وبين بعض الدول الى مواطنى الدول الأخرى بشكل تلقائي (دول وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا بما ذلك الاتحاد الروسي واوكرانيا وجورجيا وحوض البحر المتوسط) ، وتنص الترتيبات على منح تراخيص عمل مؤقتة لمواطنى هذه الدول على اساس عقود موقعة بين شركة معينة في اى من دول الإتحاد الأوروبي وبين موردى الخدمات في قطاعات الخدمات في هذه الدول مثل قطاع التشييد أو الفنادق أو التغذية

وقد قررت بعد الدول التى تطبق أنظمة استيراد حرة استثناءات للمبدأ في قطاعات مثل الخدمات المالية وخدمات النقل البحرى ، والهدف من الاحتفاظ بقوة المساومة عند مناقشة التحرير مع الدول التى تطبق أنظمة قيود بشكل أكبر

هذا وقد تضمنت الفقرة الثالثة من المادة الثانية سالفة الذكر انه لا يجوز تفسير احكام هذه الاتفاقية بما يمنع قيام عضو ما بمنح مزايا لبلدان مجاورة بهدف تسهيل تبادل الخدمات التى تنتج وتستهلك محليا ضمن المناطق الحدودية المتجاورة فقط (التجمعات الاقتصادية الاقليمية) .

وتعتبر هذه الإعفاءات الواردة في الاستثناء المقررة في المادة الثانية مؤقتة ، وستتم مراجعة ضرورة الاحتفاظ بها بشكل دوري بعد خمس سنوات ، حيث يجب الغاؤها بعد عشر سنوات ، وبعد تلك المدة سيطبق مبدأ معاملة الدول الأكثر رعاية دون شروط على تجارة الخدمات علي غرار تطبيقها على تجارة السلع .

ب- الشفافية وانشاء نقاط استعلامات واتصال

غالبا ما يجد الموردون الاجانب صعوبة عند التعامل مع مؤسسات خارج دولهم بسبب القواعد واللوائح المطبقة في تلك الدول . وتزيد خطورة عدم شفافية تلك القواعد فيما يتعلق بقطاعات الخدمات حيث تكون اللوائح المحلية هي الوسائل الرئيسية المستخدمة لحماية

المنتجين المحليين من المنافسة الاجنبية ، لذلك فقد تضمنت المادة الثالثة من الاتفاقية ما يلي :

- على كل عضو ان ينشر جميع الاجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية او تؤثر على تنفيذها وذلك دون إبطال وفى موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاجراءات وينبغي أيضا نشر جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتى يكون العضو قد وقع عليها وفى حالة تعذر تنفيذ النشر على النحو المذكور ينبغي أن تكون المعلومات متاحة بأى طريقة أخرى .

ويجب على كل عضو أن يخطر مجلس التجارة في الخدمات دون إبطاء وسنويا علي الأقل بأية قوانين أو أنظمة أومبادىء توجيهية إدارية جديدة أو بأي تعديلات علي الموجود منها تؤثر تأثيراً كبيراً على التجارة في الخدمات التى تشكلها الالتزامات المحددة بموجب هذه الاتفاقية .

ويجب على كل عضو أن يستجيب دون إبطاء لآى طلب من اى عضو أخر لمعلومات محددة بشأن الاجراءات ذات التطبيق العام التى اتخذها أو الاتفاقيات الدولية التى أبرمها في ذات الخصوص .

- على كل عضو أيضا إنشاء نقطة استعلامات او أكثر لتزويد الاعضاء الاخرين بالمعلومات المحددة سالفة الذكر بناء على طلبها ، وينشيء الاعضاء من الدول المتقدمة وأكبر عدد ممكن من غيرها من الاعضاء ، نقاط اتصال غايتها تسهيل وصول موردى الخدمات في الدول النامية الى المعلومات المتصلة بأسواقها وفي حالة نقاط الاستعلامات يجب علي مؤسسات الخدمات أن تقدم طلباتها من حكوماتها ، بينما تكون تقديم طلبات الحصول علي المعلومات من نقاط الاتصال بشكل مباشر ، وتقدم نقاط الاتصال المعلومات على مستوى المؤسسات التجارية ، وعلى وجه الخصوص فإن الاتفاقية تشترط على نقاط الاتصال أن تقدم الى موردى الخدمات في الدول النامية عند الطلب ، جميع المعلومات المتعلقة بما يلي :
  - توافر تكنولوجيا الخدمات
  - الجوانب التجارية والتنفيذية في توريد الخدمات
  - شروط تسجيل المؤهلات المهنية والاعتراف بها والحصول عليها .

ويجب أن يتم تأسيس نقاط الاستعلامات والاتصال المشار اليها خلال مدة سنتين من تاريخ سريان مفعول الاتفاقية (أى قبل أول يناير ١٩٩٧) .

- ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على عضو تقديم معلومات سرية يمكن ان يؤدى الاعلان عنها الى اعاقة تنفيذ القوانين أو الحاق الأذى بالمصلحة العامة او الأضرار بالمصالح التجارية العامة او الإضرار بالمصالح التجارية المشروعة لمنشأت معينة، عامة كانت أو خاصة .

ج- زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات

تضمنت المادة الرابعة من الاتفاقية اضافة الى ما تقدمه نقاط الاتصال بالدول المتقدمة الى الدول النامية من خدمات على النحو سالف الذكر ، تسهيل مشاركة الاعضاء من الدول النامية في تجارة الخدمات الدولية من خلال الالتزامات المحددة التى يتفاوض عليها مختلف الاعضاء والتى تتعلق بما يلي :

- تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها التنافسية في جملة أمور أخرى من خلال امكانية الوصول الى التكنولوجيا على أسس تجارية .
- تحسين امكانية وصولها الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات .
- تحرير الوصول الى الأسواق في القطاعات وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها .

وتعطى أولوية خاصة في تنفيذ ما تقدم الى الأعضاء من الدول الأقل نمواً لوضعها الاقتصادي الخاص ولاحتياجاتها التنموية التجارية والمالية .

د- التزامات المعاملة الوطنية

وتتضمن عدم التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الوطنيين ونظرائهم من الدول الأعضاء الأخرى ، فيجب على العضو أن يوفر للخدمات وموردي الخدمات من أى عضو أخر فيما يتعلق بجميع الإجراءات المتعلقة بتوريد الخدمات معاملة لا تقل رعاية عن تلك التى يوفرها لأمثالها من الخدمات وموردي الخدمات لديه ، وتعتبر المعاملة المماثلة رسمياً أو المختلفة رسميا أقل رعاية إذا عدلت شروط التنافس لصالح خدمات أو موردي خدمات العضو مقارنة بما يماثلها من خدمات أو موردي خدمات من أى عضو أخر .

هـ- التزامات التحرير التدريجي لتجارة الخدمات والنفاذ الى الأسواق

تحقيقاً لأغراض هذه الاتفاقية فقد تضمنت المادة التاسعة عشر منها ان يدخل الاعضاء في جولات تفاوضية متتابعة تبدأ بعد مرور خمس سنوات كحد أقصي منذ بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية ودورياً بعد ذلك ، بهدف رفع مستوى التحرير تدريجياً لتجارة الخدمات وينبغي أن توجه هذه المفاوضات نحو تحقيق أو إلغاء الآثار السلبية للإجراءات

المختلفة علي التجارة في الخدمات كوسيلة من وسائل تعزيز النفاذ الفعال الى الأسواق . وينبغي أن تستهدف هذه العملية تعزيز مصالح جميع المشاركين علي أساس المنفعة المتبادلة وتحقيق توازن شامل بين الحقوق والالتزامات. ويجب أن تراعي عملية التحرير اهداف السياسات الوطنية ومستويات التنمية في مختلف الدول الأعضاء .

و-الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوب توافرها في موردى الخدمات

من اجل تخطى الصعوبات الخاصة باختلاف اشتراطات وإشكال التراخيص والإجازات والشهادات الخاصة بموردى الخدمات من دولة الى أخرى ، فأن الاتفاقية تشجع في مادتها السابعة على الدخول في مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف للوصول الى ترتيبات أو اتفاقات تهدف إلى الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة للحصول على الأذن اللازم لمباشرة تجارة الخدمات ، وتكون هذه الترتيبات والاتفاقات مفتوحة لانضمام دول أخرى إليها .

ز-القواعد التى تحكم الاحتكارات وموردي الخدمات الوحيدين

في حالة وجود احتكارات وموردي خدمات وحيدين أو عدد قليل من موردي الخدمات في السوق المحلي للدولة العضو ، فإن الدول الاعضاء تخضع لالتزام بضمان عدم قيام الموردين بإساءة استخدام احتكارهم أو حقوقهم المطلقة أو التصرف بطريقة لا تتمشي مع التزاماتهم العامة والنوعية بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، وفي حالة تطبيقهم لممارسات من شأنها تشويه المنافسة وبالتالي تقييد التجارة فإنه يحق للدولة العضو المتضررة أن تطالب الدولة التى يوجد في أرضها مورد الخدمات بالتشاور من أجل التخلص من مثل هذه الممارسات .

٢- الالتزامات المحددة

أوضحت المواد من المادة رقم (١٦) حتى المادة رقم (١٨) فى الجزء الثالث من الاتفاقية الالتزامات المحددة للقطاعات الخدمية التى تقبل فيها الدول الأطراف فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية وتشمل النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية والالتزامات الإضافية .

ووفقا لنصوص الاتفاقية تم تحديد هذه الالتزامات فى قائمة أُرفقت ببرتوكول انضمام كل دولة إلى اتفاق تجارة الخدمات ، وتتضمن تلك القائمة القطاعات الرئيسية والقطاعات الفرعية التى تقبل فيها الدولة الالتزام بتحريرها وبالشروط والحدود الموضحة فى تلك

الجداول ، سواء كانت تتعلق بمورد الخدمة الأجنبى عند دخول السوق المحلـــى أو مقـــدار مساواته بالموردين الوطنيين أى المعاملة الوطنية ([1]) .

وهذا يعنى أن انضمام أى دولة إلى هذه الاتفاقية لا يعنى الالتزام الفورى بتحريـــر تجـــارة الخدمات إلا فى القطاعات الفرعية التى تقبل الدولة الالتزام بتحريرها وفقاً للحدود والشروط التى تضعها فى هذا الشأن على أن يكون ذلك وفقاً لظروف كل دولة على حدة .

[1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (إسكوا) ، المرجع السابق ذكره .

المبحث الثاني

موقف الدول النامية من تحرير تجارة الخدمات (فرص وتحديات)

شهد العقدان الأخيران اهتماما دوليا واقليميا كبيرا بموضوع التجارة فى الخدمات، وتبلور هذا الاهتمام فى جولة أورجواى (١٩٨٦-١٩٩٣) ، حيث أن هذه الجولة ساهمت فى تغيير مفهوم وتعريف التجارة فى ظل النظام التجارى الدولى عما كان معروف فى إطار الجات،فبعد أن كان مفهوم التجارة السائد هو تبادل السلع، وبالتالى للدولة القدرة على التحكم فى صادراتها وواردتها من خلال الإجراءات التى تتخذها عند الحدود ، فان مفهوم التجارة فى ظل منظمة التجارة العالمية اتسع ليشمل ما عرف بالتجارة فى الخدمات .

وإن كان هذا التوسع فى مفهوم التجارة وتحريرها يعتبر أمراً ايجابيا للغاية للدول المتقدمة التى تملك هياكل انتاجية مرنة وتكنولوجيا متطورة وبنية أساسية مادية وبشرية مؤهلة لقطف هذه الثمار التى يتيحها لها هذا النظام التجارى الدولى ، إلا أن الدول النامية لا تمتلك كل هذه القدرات ، ومن ثم فان عليها أن تتعامل بحذر بالغ تجاه هذه التطورات المتلاحقة ، فالانضمام إلى الاتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمات يفرض تحدين أساسين :

الأول : هو تقبل ومواجهة المنافسة الدولية فى الأسواق المحلية للقطاعات الخدمية المفتوحة للموردين الأجانب وفقا لجداول الالتزامات وما تتضمنه من شروط خاصة بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية .

الثانى : الاستفادة من الحق الذى ينص عليه الاتفاق بتوريد الخدمات الوطنية إلى الأسواق العالمية ، مما يعنى ضرورة تحسين جودة الخدمات وتعزيز تنافسية أسعارها فى سوق مفتوحة لجميع الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية .

فقطاع الخدمات فى اغلب الدول النامية لم يصل لمرحلة النضوج بعد التى تمكنه من منافسة الخدمات الاجنبية التى تدخل أراضيها فضلا عن اختراق خدماتها لهذه الدول، ومن هذا المنطلق كان لزاما أن تحظى هذه الدول النامية بمعاملة خاصة لفترة معينة يتمكن خلالها قطاع الخدمات فى الدول النامية من الوقوف على قدميه ، وبالتالى خلق حالة من التوازن بين الدول المتقدمة والدول الأقل نموا .

وفيما يلى استعراض لموقف الدول النامية من هذا التحرير للخدمات ، يتضمن المكاسب التى جنتها الدول النامية من هذا الاتفاق والتحديات التى فرضها عليها وسبل مواجهتها:

أولا: المكاسب والفرص

تحدد الهدف المعلن للمفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات فى وضع اتفاق متعدد الأطراف للتجارة فى الخدمات ، يحقق لكافة الأطراف إزالة القيود القائمة حاليا فى تلك التجارة ، وزيادة مساهمة الدول النامية فى نصيبها من التجارة الدولية فى الخدمات .

واستمرار لهذه المراعاة – ولو حتى اللفظية – لحقوق الدول النامية ، تضمنت بعض مبادىء هذا الاتفاق العام امتيازات خاصة للدول النامية ، ومن ذلك مثلا :

١- مبدأ التدرج فى تحرير الخدمات

حيث أشار إلى ضرورة مراعاة الاختلاف فى ظروف الدول الأعضاء بدرجات متفاوتة من دولة إلى اخرى ، وبالنسبة للدول النامية بالذات ، فان ظروفها الاقتصادية والاجتماعية قد لا تسمح بالتحرير السريع لقطاع الخدمات ، بما يفرضه من منافسة شرسة غير متكافئة من مؤسسات وشركات دولية ومتعددة الجنسيات قد تفوق إمكانيات الدولة ذاتها. بالتالى لابد من توافر المرونة المناسبة لمختلف الأعضاء من البلدان النامية لفتح عدد أقل من القطاعات وتحرير عدد أقل من أنماط العمليات ، مع التدرج فى توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق بما يتلاءم مع أوضاعها التنموية عند إتاحة وصول موردى الخدمات إلى أسواقها .

٢- مبدأ المعاملة الخاصة للبلدان النامية

ونص هذا المبدأ على انه نظرا لضعف القدرة التنافسية للبلدان النامية فى معظم قطاعات الخدمات ، وحاجتها إلى زيادة نصيب مساهمتها فى التجارة الدولية لهذا القطاع ، تضمن الاتفاق نصوصا تعطى مرونة للبلدان النامية والأقل نمواً فى هذا المجال ، وأهمها :

- التزام البلدان المتقدمة بإنشاء مراكز اتصال فى غضون عامين من بدء تنفيذ الاتفاق ، لتسهيل حصول البلدان النامية على معلومات عن أسواق الخدمات فى تلك البلدان .
- الاعتراف بالصعوبات التى تواجهها البلدان النامية بالنسبة لموازين مدفوعاتها ، بما يعطيها الحق فى فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات التى تلتزم بتحريرها .
- السماح بإبرام اتفاقات لتحديد قطاعات الخدمات مع بلدان دول أخرى ، نامية ومتقدمة ، ومنح الأطراف من البلدان النامية معاملة أفضل من الممنوحة للبلدان المتقدمة .
- السماح لأية دولة بالدخول فى اتفاق للاندماج فى أسواق العمل مع دول أخرى .

- السماح لأية دولة باستمرار وجود محتكرين فى بعض الخدمات فيها ، إذا كانوا موجودين أصلا عند دخول الاتفاق حيز النفاذ.
- السماح لأية دولة باتخاذ إجراءات وقائية خاصة لحماية قطاع خدمات التزمت بتحريرها وفقا للاتفاق
- الاعتراف – فى إطار المفاوضات – بدور الدعم فى برامج التنمية فى البلدان النامية ، ومراعاة حاجة تلك الدول إلى المرون فى هذا المجال .
- تتولى أمانة منظمة التجارة العامية تقديم مساعدات فنية فى مجال الخدمات الى البلدان النامية .

ورغم كل هذه المزايا والاستثناءات التى منحت للدول النامية ، إلا أن ارض الواقع يشهد أمراً مغايرا فكثيراً من هذه النصوص لا يلتزم بها فعليا ، فمثلا نجحت الدول النامية فى التفاوض مع الدول المتقدمة وفق ما يعرف بـ"منهج القوائم الايجابية " والذى يتيح لها حق اختيار القطاعات وأساليب توريد الخدمات التى توافق الالتزام بالتحرير التدريجى لها . إلا أن الدول المتقدمة أبدت عدم ارتياحها إلى حجم وعدد القطاعات التى قامت الدول النامية فى مجموعها بفتحها فى إطار هذه المفاوضات .

كذلك فى إطار المفاوضات ظهر ما عرف بـ" شرط اختبار الحاجة الاقتصادية " وذلك ضمن التدابير المحددة فى إطار المادة السادسة عشر للنفاذ إلى الأسواق ، ويسمح هذا الشرط لموردى الخدمة الاجنبية بدخول السوق تحت أحد شرطين :-

- الأول : عدم وجود مورد محلى للخدمة .
- الثانى : المورد المحلى غير قادر على سد حاجة السوق الوطنى .

وفى حين تنتقد الدول المتقدمة الدول النامية للإفراط فى استخدام شرط اختبار الحاجة الاقتصادية ، تلجأ الدول المتقدمة الى استخدام هذا الشرط فى إطار فتح عدد من القطاعات الخدمية ، كما انه تم تطبيقه من قبل الدول المتقدمة جميعها أفقيا وبشكل عام فى مجال انتقال الأشخاص الطبيعيين، وهو ما يعد تقصير حقيقى فى وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها، وتراجعها عن فتح أسواقها أمام أحد المجالات الرئيسية للتصدير الخدمي للدول النامية [1].

وغيرها من الأمثلة التى توضح ضعف التعاون الفعلى الذى تبديه الدول المتقدمة مع الدول النامية لتلافى التحديات التى قد تواجها فى ظل هذه العولمة التجارية .

---

[1]) ماجدة شاهين ، تقييم تحرير تجارة الخدمات من منظور الدول النامية.

ثانيا: التحديات والمعوقات

الأمر لا يقف عند ضعف تعاون الدول المتقدمة مع الدول النامية ، بل أن الدول النامية تعانى داخلها مشكلات وصعوبات تعوق قدرتها فى التعاطى مع هذا الاندماج العالمى ، ومن هـذه العقبات مثلا :

١- تعدد الجهات المسئولة عن الخدمات

وتقع هذه الجهات فى ثلاث فئات رئيسية :

أ- الجهات القطاعية الحكومية : مثل البنك المركزى وقطاع الخدمات المالية .

ب-الجهات القطاعية شبه الحكومية : فغالبا ما تتولى النقابات والاتحـادات تنظـيم العمل فى الخدمات المهنية بإشراف بعض الجهات الحكومية المختصة .

ج-الاتحادات أو الجمعيات الأهلية : مثل خدمات النقل الداخلى أو البرى أو السياحى قد يشرف عليها العاملون فيها من خلال تجمع مهنى .

د-عدم وجود هيئة مختصة : قد لا تخضع بعض الخدمات إلى أية جهـة مركزيـة تتولى وضع السياسات أو قواعد ممارسـة المهنـة ، مثـل خـدمات تكنولوجيـا المعلومات.

٢- تعقد آليات عمل التجارة فى الخدمات

فرجل الأعمال الذى يرغب فى الحصول على معلومات عن قطاعات خدمية محددة ، وعـن شروط الدخول الى الأسواق ، وعن مدى التوافق والاختلاف فى المعاملة الوطنيـة ، قـد لا يستطيع الحصول إلا على جدول التزامات الدول المختلفة ، وبالرغم من توافر هذه الجداول على شبكة الانترنت ، فقراءتها ليست سهلة وقد لا يجيدها غير ذوو الاختصاص .

٣- القواعد والقوانين المحلية

وهذه القواعد غاية فى الأهمية ، إذ تشكل فى بعض الحالات حواجز أمـام تـدفق التجـارة الدولية للخدمات . ومن ثم لابد من دراسة القواعد المحلية كأساس للنفاذ الى الأسواق ، مع مراعاة إمكانية اختلاف قواعد المعاملة الوطنية بين الخدمات المختلفة .

٤- غياب الاحصاءات المتصلة بالتجارة فى الخدمات

تعتمد إحصاءات تجارة الخدمات حاليا على إحصاءات ميزان المـدفوعات ، التـى ينقصـها التصنيف الدقيق والتفصيلى ، وعلى الاتجاهات الجغرافية للخدمات ، وبالتالى لابد من تكثيف الجهود الدولية والاقليمية والوطنية للارتقاء بنوعية إحصاءات التجارة فى الخدمات .

٥- ضعف تجمعات رجال الأعمال

بالرغم من أهمية التجارة فى الخدمات فى البلدان العربية والدول النامية بصفة عامة ، مازالت هذه التجارة فى أطوارها الأولى من حيث تنظيمها وقواعدها ، وأيضا من حيث ضعف تنظيمات رجال الأعمال العامة والقطاعية الراعية لها ، وتؤدى تجمعات رجال الأعمال سواء كانت عامة أم قطاعية دورا هاما فى الدول المتقدمة ، إذ أنها تتولى رعاية المصالح المشتركة فى قطاع الخدمات بصفة عامة ، وتساعد صانعى القرار الحكومية فى تحديد المشاكل الإدارية والتشريعية التى تعتبر عائقا أمام تنمية التجارة فى الخدمات محليا ودوليا ، وتسهم فى تحديد مطالب رجال الأعمال فى المفاوضات الاقليمية والدولية من أجل زيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية .

ثالثا: مقترحات وتوصيات

من العرض السابق اتضح أن الدول النامية تقع بين شقى الرحى ، طرفها **الأول** قوة الدول المتقدمة ورغبتها فى تحقيق اكبر قدر من المكاسب وهو ما يحدث على حساب الدول النامية التى تقف عاجزة فى وجه هذه المنافسة غير العادلة ، والطرف **الثانى** لها ، هو الاختلالات والعقبات الداخلية التى تحول دون تطوير قطاع الخدمات وتأهيله للمنافسة ، وبالتالى لا بد أن تعتمد مقترحات تحسين الوضع الحالى على هذين الشقين : الخارجى وجولات التفاوض والمواد التى لابد أن تسعى الدول النامية لإضافتها ، وكذلك العمل على إصلاح الأوضاع الداخلية بها.

فلابد أن يكون للدول النامية دوراً أكثر تأثيرا خلال المفاوضات التجارية القادمة ، لاسيما وأن هذه المفاوضات يتوقع ألا تكون سهلة ، حيث سيتخللها قوى جذب ودفع بين مجموعتى الدول المتقدمة والنامية ، وبالتالى فانه يقع على عاتق الدول النامية الاستمرار فى الدفاع عن مصالحها ، من خلال :

- الاستعداد الجيد للمفاوضات القادمة .
- التمسك بمنهج التفاوض المبنى على القوائم الايجابية .
- مطالبة الدول المتقدمة بتحرير القطاعات وطرق توريد الخدمات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية .
- الحفاظ على المرونة الممنوحة للدول النامية فى إطار التفاوض حول تحرير قطاع الخدمات لديها على أساس عدم منح حق النفاذ الى أسواقها لموردى الخدمات الاجنبية ألا بشروط تضمن تقوية وتطوير قدرات العرض المحلية.

- الموازنة بين التحرير الذى تجريه الدولة من تلقاء نفسها و خارج النطاق متعدد الأطراف بما يوفره لها هذا النوع من التحرير من استقلالية ومرونة كافية فى اتخاذ قرارها بالتحرير من ناحية ، والتزامها - من ناحية أخرى - بالتحرير متعدد الأطراف فى إطار جولة المفاوضات التجارية القادمة ، والتى قد تكون الطريقة الأكثر جاذبية للتحرير من الناحية السياسية ، لما تفتح لها من مجالات أوسع للمساومة وتبادل التنازلات .
- تنسيق المواقف إزاء المواضيع التى مازالت مطروحة للمفاوضات ، وأبرزها القواعد المحلية ، وقواعد الاتفاق العام بشان التجارة فى الخدمات والمشتريات الحكومية والدعم ، والمعاملة الأكثر تفضيلا للدول الأقل نموا.
- وضع استراتيجيات وطنية للتجارة فى الخدمات تقوم على خطة عمل طويلة وقصيرة الأجل لتنمية إنتاج الخدمات وتصديرها ، وعلى آلية لتقييم والمتابعة .
- إنشاء قاعدة بيانات للتجارة فى الخدمات ، من اجل تعزيز الجهود الرامية إلى تطبيق اتفاقية التجارة فى الخدمات بين الدول العربية ، واستكمال عملية تحديد نقاط الاتصال التابعة للبلدان وفقا لالتزامات الاتفاق العام بشان التجارة فى الخدمات حاليا ، واتفاقية التجارة فى الخدمات بين الدول العربية مستقبلا ، وتشجيع الاتصال بين نقاط الاتصال القائمة حاليا لتبادل الخبرة بينها"[1] .

---

[1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ، " المفاوضات حول التجارة فى الخدمات فى اطار برنامج الدوحة للتنمية : الفرص والتحديات فى البلدان العربية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١١ " ، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠١٠ .

المبحث الثالث
تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس
وأثرها على أداء أسواق المال العربية

أولا: مفهوم تجارة الخدمات المالية فى إطار الجاتس والأسواق المالية

اتت الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات " الجاتس " (General Agreement for trade in Services) فى جولة اروجواى لتطبق قواعد رئيسية خاصة بتجارة السلع على تجارة الخدمات مع تعديلها بشكل يأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين السلع والخدمات بأشكالها المتعددة.

وقامت الاتفاقية على مجموعة من المبادىء :

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- مبدأ التحرير التدريجى .
- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية ، حيث وجهت الدول الأعضاء نحو تسهيل مشاركة الدول النامية فى التجارة الدولية أثناء التفاوض حول جداول الالتزامات والتى تتعلق بتقوية الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها بالحصول على التكنولوجيا وإمكانية الوصول الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وتحرير الوصول الى أسواق التصدير .
- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة.

وحاليا أصبح الخوض فى تجارة الخدمات يقوم على اثنى عشر قطاعا رئيسيا (انحدر منها ١٥٥ قطاعا فرعيا) ، والخدمات المالية ضمن تصنيف تجارة الخدمات الاثنى عشر تشتمل على : خدمات التأمين ، الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية كقبول الودائع وغيرها، بالإضافة الى الاقتراض بجميع أنواعه بما فى ذلك القروض الاستهلاكية والرهون العقارية وتمويل الصفقات التجارية وغيرها كالتأجير التمويلى وخدمات الدفع وتحويل الأموال والضمانات والتعهدات والاتجار لحساب الذات أو لحساب عملاء سواء داخل البورصة أو خارجها بأى طريقة أخرى.

ثانيا: واقع تجارة الخدمات المالية فى الدول العربية

١- جرى إدماج تجارة الخدمات فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعدما دعى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة عام ٢٠٠١ الى تعزيز المكاسب من إطلاق المنطقة

لأهمية بنية الخدمات فى تدعيم وتنشيط المبادلات السلعية ورفع مستويات القطاعات المساعدة كالسياحة والتعليم والصحة والإنشاءات والنقل والخدمات المالية لزيادة تنافسية السلع والخدمات العربية لتخفيض تكاليف الإنتاج. ونتيجة لذلك اعتمد إعلان موضوع تجارة الخدمات بهدف رفع مستوى الاستفادة من المنطقة خصوصا وأن حجم تجارة الخدمات بين الدول العربية تصل الى ما يقارب ١٤% من مجمل التجارة العربية .

واستكمالا لذلك اعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعى مبادىء خاصة لتجارة الخدمات فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ٢٠٠٣ وتم الموافقة على الأحكام العامة للاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات من خلال البدء فى وضع إطار عام للتحرير التدريجى لتجارة الخدمات بين الدول العربية لتعزيز المصالح المشتركة ومراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول وخاصة الدول الاقل نموا بما يتفق مع اتفاقية الجاتس. فالاتفاقية العربية ألزمت إرسال العروض المبدئية بحيث لا تقل عما أقرته الجاتس.

وحاليا تبذل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية جهود مستمرة لتحرير تجارة الخدمات من خلال إطلاق جولات التفاوض لتحرير تجارة الخدمات حيث عقدت عدة جولات خلال الأعوام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧.

٢- التزامات تجارة الخدمات المالية للدول العربية فى إطار الجاتس

ينحصر تعريف صندوق النقد العربى للخدمات المالية والمتعاملون فى النقد الاجنبى والوحدات المتعاملة بشكل رئيسى فى صرف الصكوك أو تحويل النقد أو تأجير خزائن الإيداع ومحال المراهنات والأوراق المالية وتبادل السلع والسبائك المعدنية والاستشارات والأبحاث الاستشارية وخدمات أسعار الأوراق المالية وسماسرة الإيجارات وبراءات الاختراع والمتعاملون والمكتتبون .

وفيما يتعلق بالتزامات الدول العربية فى قطاع الخدمات التى قدمت الى سكرتارية منظمة التجارة العالمية فى إطار الجاتس - والتى يوضحها الملحق (١) - فقد قدمت تسع دول عربية التزاماتها فى إطار اتفاقية الجاتس ، وبالنظر الى التزامات مصر فقد تضمنت الخدمات المصرفية وسوق المال والتأمين وإعادة التأمين ، أما الإمارات فقد تضمنت هى الأخرى الخدمات المالية وقدمت عرضا مبدئيا فى التأمين وإعادة التأمين ، وفيما يتعلق بالبحرين فقد قدمت هى الأخرى التزامات فى التأمين وإعادة التأمين وقدمت عرضا منقحا فى تحسين الخدمات المالية والمصرفية ، أما قطر فقد قدمت عرضا مبدئيا فى قطاع

الخدمات المصرفية ، كما قدمت الكويت التزامات فى قطاعات غير القطاعات المالية باعتبارها محررا أصلا وهى خدمات البناء والخدمات الهندسية والخدمات الصحية والسياحة والخدمات البيئية ، كما قدمت المغرب التزامات فى قطاع المصارف والتأمين وإعادة التأمين. وأيضا قدمت تونس التزامات فى قطاع المصارف المالية ، أما عمان فقد قدمت التزامات فى قطاع الخدمات المالية ، أما الأردن فلم تقدم أية التزامات فى قطاع الخدمات المالية ، كما أن الالتزامات المقدمة من الدول العربية فى إطار الجاتس أصبحت حقيقية وتتطلب تطوير القطاع المالى الحيوى والتغلب على المشاكل الداخلية التى تضعف القدرات الوطنية وبالتالى فقدان مكاسب التحرير.

بالرغم من عدم التوازن فى تحرير قطاع الخدمات على مستوى الجاتس إلا أن الدول المتقدمة ستدفع بكل قوة للتعجيل بالتحرير الافقى والرأسى وبما يحقق مكاسب أضخم من خلال النفاذ الى أسواق الدول النامية عموما والعربية على وجه الخصوص ، وهو ما قد يضع ما أنجزته الدول العربية من تطور فى تحسين أنظمتها المالية فى مهب الريح.

ثالثا: أثر تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس على أداء أسواق المال العربية

١- التحديات الداخلية

لا زالت أسواق المال العربية تواجه العديد من التحديات التى يجب أن تعتمد على السياسات الاقتصادية وعلى بناء المؤسسات المحفزة للنمو فى الدول العربية .

وقد أتت نتائج التطور فى بناء مؤسسات الأسواق المالية متواضعة للأسباب الآتية :

- عدم اكتمال الإطار المؤسسى لتنفيذ تلك المؤسسات جراء تدخل القطاع العام فى كافة شئون الحياة الاقتصادية وتواضع الاندماج مع العالم الخارجى ، فالتجارة فى السلع غير النفطية لا زالت متواضعة ومنحصرة فى سلع ذات قيمة مضافة ضعيفة وتوجد العديد من السلع تعمل فى إطار سياسات حمائية جمركية وغير جمركية .
- ضعف الدول العربية فى جذب الاستثمارات وعدم تحسينها البيئة الاستثمارية وتسهيل دخول الاستثمارات الاجنبية ، فهى لا زالت غير متطورة بحيث تكون مصدر تمويل حقيقى لتمويل الاستثمارات فى وقت يحتاج القطاع المالى إلى تطوير فى التخصيص وتطوير سوق السندات وتقوية الجهاز المصرفى الذى لا زال يتعامل بوسائل تقليدية وغير متطورة .

- عبء المديونية وتفاقم العجز فى الموازنات فى الدول العربية يؤثر فى بنية عمل القطاع المالى والنقدى ويحتاج إلى مزيد من التركز على سلامة السياسات الاقتصادية وتجنب القروض قصيرة الأجل من الخارج .
- ومن التحديات الأخرى كيفية جعل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى إطار السعى نحو التكامل الاقتصادى أساسا لإقامة السوق العربية للأوراق المالية لتكون بمثابة أداة الفعلية لتقريب المقدرات الاقتصادية وتفعيل استثمار الفرص من خلال التمويل بالأسواق المالية. ويعد السعى نحو إيجاد منطقة عربية للتجارة فى الخدمات تزال فيها الالتزامات من التحديات التى تقوم على صياغة التحرير وشروط التحرير ووسائل تحسين الشروط للوصول الى منهجية قد تمكن من الوصول الى أكبر عدد ممكن من الخدمات تحقق سوق عربية مشتركة فى ظل قيود على تجارة الخدمات من القوانين والإجراءات التنظيمية المحلية والخاصة كنظام لتأشيرات والاقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين لغرض تقديم الخدمات.

٢- التحديات الخارجية

عندما يقضى الاتفاق فى إطار اتفاقية الجاتس الى تحقيق الأهداف التى ستحرر قطاع الخدمات وإيجاد ظروف مناسبة لازدهار تجارة الخدمات المالية عبر أجواء من الكفاءة والمنافسة ، فإنه سيكون لذلك تحديا أمام تحرير الخدمات بين الدول العربية ، إذ ستفرض تحول متسارع فى دخول رؤوس الأموال لاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل والبطء فى تحديد آلية الالتزامات وتحليل الطرق الأربعة عربيا والوقوف على مخاطر كل واحدة منها وخصوصا مشكلة التواجد التجارى بحيث يتم التعامل معها بشكل يخدم مصالح الدول العربية، كما سيكون تحقيق أفضل الالتزامات الخاصة بحرية الاستثمار الاجنبى وحصة تملك الأجانب للمؤسسات المالية يتطلب تحسين الموقف التفاوضى العربى أمام التوجهات العالمية من جانب وتنسيق المواقف على المستوى العربى البينى لإزالة التنافس والتعارض فى مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من جانب آخر .

ومن التحديات الأخرى التى ستقف أمام قطاع الخدمات المالية ؛ القدرة على تحقيق المعايير الدولية فى الكفاءة المالية، ورفع ملاءة البنوك المالية وتصنيفها الدولى ، فضلا عن إزالة الاختلالات فى التشريعات التى تحد من انطلاقة القطاع الخاص فى الاستثمار المالى وفى إدارة الخدمات التى تخدم عمل قطاع المال العربى بحيث تمكن من مواجهة العولمة وما ستفرضه معاملة الدول الأكثر رعاية فى إطار التزامات الجاتس والشفافية وعدم التمييز بين

منتجى الخدمات المحلية ومنتجى الأجانب مما يتطلب من تحسين فى أجواء المنافسة وكفاءة الخدمات المالية .

٣- واقع السياسات والتشريعات

تعتبر عملية الإفصاح والنشر المالى وتقديم النصح لمن يرغب فى الاستثمار فى الأسواق المالية من أهم دوافع التشريعات فى كثير من الدول ، لذا تحتم عملية تطوير أسواق المال العربية العمل على تطوير الجهاز المصرفى وتنسيق السياسات النقدية واستقرا أسعار الصرف لضمان خلق تعامل فى أسواق المال العربية. وعملية تنسيق التشريعات تتطلب تطوير أسواق المال واستخدام التقنيات الحديثة والسير نحو تحقيق الاندماجات الكبرى لتحقيق الوفورات الاقتصادية .

فالأطر التشريعية والتى يقصد بها مجموعة التشريعات والقوانين والتعليمات التى تحكم إصدار الأوراق المالية وتداولها تحتاج الى تنسيق فى سياستها وتشريعاتها كقانون الشركات وقانون الأوراق المالية واللوائح التى تنظمه وغيرها من القوانين والأنظمة الاستثمارية والضريبية وقانون الحسابات وقوانين المصارف والمؤسسات المالية . وقد حصل فى معظم الدول العربية التى لديها أسواق مالية تطوير فى تلك القوانين.

ومن المراحل التشريعية الأخرى ما يتعلق بإصدار تعليمات إدراج وشطب الأوراق المالية والإفصاح وتحسين الشفافية لخلق جو من الثقة بين المتعاملين وذلك من خلال تزويدهم ببيانات ومعلومات كافية وملائمة عن الشركات المدرجة والأحكام المتعلقة بالوسطاء من شروط ترخيص الوسطاء وتعليمات تداول الأوراق المالية وتعليمات تسجيل ونقل ملكية الأوراق المالية وتسوية أثمانها ومعايير السلوك المهنى والمخالفات والعقوبات والقوانين والأنظمة الضريبية والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الاجنبى"[١] .

٤- التأثيرات على أداء أسواق المال العربية

تحرير تجارة الخدمات المالية سيخلق حراك في اتجاهات مختلفة منها الإيجابي والسلبي ويبقي تحديد المحصلة بالإيجاب أو السلب مرهون بقضايا كثير ومتعددة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي إلا أن إبقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة والنظر من زاوية التحرير للخدمات المالية وانعكاساتها على أداء أسواق المال العربية يفترض أن تنطلق من دوافع

---

[١]) محمد النسور ، تحرير تجارة الخدمات الاسواق المالية فى اطار الجاتس وأثرها على أداء أسواق المال العربية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد (٣٦) ، ديسمبر ٢٠٠٨.

التحرير هو إتاحة المرونة أمام الاستثمار المباشر فيما تمتلكه أسواق المال العربية من بورصات تحتوى على شركات صناعية أو مصرفية أو إنتاجية لغايات تحقيق الربح .

وبالتالي فإن الأداء يعتبر ناجحاً إذا كان مثلاً هناك تزايد وبمعدل سنوي في نقاط المؤشر المركب لصندوق النقد العربي أو ارتفاع في القيمة السوقية لأوراق المال العربية أو تزايد في عدد الشركات المدرجة في أسواق المال العربية وارتفاع في قيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال العربية أو تزايد عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية) أو ظهور تحسن في مؤشر سيولة السوق معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة / القيمة السوقية) والتى لن تتحقق ألا بمزيد من الإقبال على تمويل الشركات القائمة والمدرجة أو بالاكتتاب بالشركات الممكن طرحها في الأسواق الأولية لتمويل الاستثمارات في البورصات العربية لتعكس بذلك حالة من التنمية الشاملة على مستوى الاقتصاد العربي .

وعليه فإن التحرير في الخدمات المالية في إطار الجاتس دون إعطاء ميزة للرأسمال العربي البيني في الاستثمارات المباشرة عند تحركه عبر الأدراج المشترك أو ممارسة مهنة الوساطة عربياً وتحريزها دون تمييز سيفقد أهم ايجابيات التحرير للخدمات المالية على اداء أسواق المال العربية وفي تعزيز الجانب التمويلي من دول الفائض الى دول العجز ، ولذلك يجب أن يتم إجراء التحرير والتفاوض على التزامات غير متشددة من شأنها تعزيز انتقال رأس المال العربي كخطوة أولى كما أن وضوح السياسات الاقتصادية والبني عليها من تبعات التحرير يعد مطلباً مهما عند قراء الانعكاسات ، فما قد تبنية الأسواق المالية من أمال على تمويل التنمية العربي قد يتحول الى ضياع في بعض الأسواق المال العربية .

إن ضعف إمكانيات الأسواق المالية الحالية سيجعل تأثير تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية في إطار الجاتس على أداء أسواق المال العربية محدوداً في المراحل الأولي ومرتبطا بجدول الالتزامات التى قد تتعهد به الدول ضمن عروضها التى تقدمها الى منظمة التجارة العالمية ، إذ يجب أن تكون غير متساهلة عموماً بالتزاماتها فيما يتعلق بحرية التمثيل التجارى أو تقديم الخدمات عبر الحدود فيما يتعلق بالاتجار لحساب الذات أو لحساب عملاء سواء داخل البورصة أو خارجها ويمكن تقديم عروض ميسرة بشأن إفساح المجال لتقديم خدمات الإصدارات والسمسرة المالية في السوق الأولى محكومة بعروض اخرى تمنع التملك والتداول بالسوق الثانوى،أنه من الممكن أن تؤثر حرية التعاطي مع التزامات الجات وإجراء التحرير الفوري الي عقبات كبيرة سواء المتعلقة بإدارة الأصول مثل النقد ومحافظ الأوراق، كما أن التأثير قد يكون ايجابياً في تسهيل الالتزامات وتقديم عروض سهلة فيما يتعلق

خدمات الاستشارة المالية من البحوث والاستشارات الاستثمارية خدمات تقديم المعلومات المالية ومعالجة البيانات المالية وبرامجها الحاسوبية من باقي مقدمى الخدمات المالية الأخرى.

نتائج وتوصيات

تعد عملية تحرير تجارة الخدمات المالية عموماً ذات أهمية فى تحفيز التفكير الايجابى نحو المنافسة والمواجهة فضلاً عن تحضير المزيد من الاستعدادات لمواجه تلك المتغيرات الدولية من خلال الإندماج والتكتل على مستوى الاقتصاد الجزئى ، وفيما يتعلق بتحرير تجارة خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس فإن الأمر يتطلب تحديد الإمكانيات العربية المتوافرة فى تلك الخدمات والبحث فى عملية التفاوض اللازمة وبالتالى وضع جدول الالتزامات التى من شأنها المساعدة علي بلورة قطاع مالي خاص بالأسواق المالية يحقق اهدافه الكاملة في تنمية الاقتصاد العربي من خلال توفير مصادر تمويل طويلة الأجل بعيدة عن وصفات الدول والبنوك المفرضة ، فمثلاً تحرير خدمات الاصدارات والاستشارات والمعلومات تعتبر خدمات مساندة لكفاءة اداء السوق المالي حيث لن تشكل تهديداً طالما تتبع في المرحلة الأولي ، أما التعامل في البيع والشراء للأوراق المالية فإنه يتطلب رقابة وتشريعات في قوانين الشركات والبنوك الأجنبية العاملة سواء بالتمويل أو المضاربة وطالما ان الارتباط الدولى ونوعية الأوراق المالية المتعامل بها عربياً وضعف القاعدة الانتاجية العربية فإن التأثير قد يكون محدوداً في المدى القصير.

أولا: النتائج الخاصة

١- يؤدى تحرير تجارة الخدمات المالية وتجارة خدمات الأسواق المالية وتحسين أداء أسواق المال أثر ايجابي على التنمية الاقتصادية .

٢- واقع تحرير تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضعيف وغير مستغل .

٣- مؤشرات اداء أسواق المال العربية ضعيفة قياساً لحاجاتها التمويلية التى تعكسها عمليات الخصخصة حيث تعتمد مؤشرات أداء الأسواق المالية العربية في الأصل علي إيرادات الدول العربية النفطية ، وعليه فإن أداء الأسواق المالية لا يتأثر بالأداء الإنتاجي والتسويقي للشركات الصناعية والخدمية بل هو نتاج اقبال سريع لتحقيق ربح سريع من خلال التداول

المحدود بفترة زمنية قصيرة الأجل لا تتفق وأهداف الاستثمار بالأسهم المفترض أن يكن طويل الأجل .

٤- اظهرت التغيرات واقعاً ايجابياً في التشريعات حيث واصلت الأسواق تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة حين اعتمد منهج الخصخصة والتمسك بالقطاع الخاص.

٥- لا يوجد أثر سلبي على المدى القصير عند تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية ، أما الجانب الضامن لعدم التأثر السلبي لانعكاسات تحرير تجارة الخدمات المالية علي أداء أسواق المال ناجم عن ضعف الحالة التنموية في الهيكل الاقتصادى العربي مع العالم الخارجى في القطاعات الكبيرة أو صناديق الاستثمار ، وبالتالي قلة تداعيات التحرير ولكن مع المدى الطويل سيكون هناك مهدد كبير لعوامل تقوية الاقتصاد العربي وتحويله الى جزر اقتصادية منعزلة لكل واحد منه انعكاساته الخاصة به .

ثانيا: النتائج العامة

١- اختلاف جداول التزامات الخدمات المالية للدول العربية التى انضمت لمنظمة التجارة العالمية .

٢- تواجه أسواق المال العربية تحديات المنافسة والتشريع والرقابة وإدارة المخاطر .

٣- تعتمد مؤشرات أداء الأسواق المالية العربية في الأصل علي ايرادات الدول العربية النفطية .

ثالثا: التوصيات

١- تحسين كفاءة الخدمات المالية

٢- تحسين خدمات الوساطة المالية العربية .

٣- تحفيز الحكومات العربية لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية وسياسات الإشراف والرقابة الحكيمة على القطاعات المالية .

٤- زيادة دور القطاع الخاص من خلال تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص .

٥- تحقيق التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٦- رفع القيود على حركة رأس المال العربي .

٧- تغيير الهياكل الاقتصادية والسياسات النقدية في الدول بهدف تخفيف القيود المفروضة علي حركة رأس المال .

٨- تخفيض القيود التشريعية والإجرائية لرفع من حجم التدفقات الاستثمارية عبر الدول مقارنة بأسواق المال القطرية ذات الأبعاد المالية المحدودة .

٩- انشاء منطقة حرة في الخدمات بين الدول العربية .

١٠- اعتماد أدوات نقدية غير مباشرة للسياسة النقدية في زيادة كفاءة القطاع المالي وزيادة مستوى كفاءة وفاعلية الوساطة المالية .

١١- تحسين البيئة التشريعية والقانونية للخدمات المالية وتحديادً المتعلقة بأسواق المال العربية ذات العلاقة بالضمانات والتعهدات والاتجار لحساب الذات او لحساب عملاء سواء داخل البورصة أو خارجها مثل أدوات السوق المالية في الأسهم والسندات وخدمات الإصدارات والسمسرة المالية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الاستشارة والمعلومات .

١٢- تحسين حركة انتقال رؤوس الأموال والتوظيف الجاد لمفاوضات عربية مع منظمة التجارة العالمية في إطار الجاتس .

١٣- تطوير أدوات الدين العام الحكومية من السندات والأذونات وايجاد اسواق ثانوية لها للتداول بحيث تكون فاعلة ونشطة مع توسعه أسواق أخرى كأسواق الخيارات والمشتقات .

المبحث الرابع

تحرير قطاع الخدمات السياحية

تتمتع العديد من الدول العربية بمقومات سياحية متميزة ومن ثم تحرير الخدمات السياحية فى هذه الدول سوف يساعد على ازدهار السياحة العربية البينية .

أولا: السياحة العربية البينية

يوضح لنا الجدول رقم (١) الوضع الحالى للسياحة العربية البينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ .

جدول رقم (١) السياحة البينية العربية

	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	عدد السياح*	نسبة العرب (%)**	عدد السياح*	نسبة العرب (%)**	عدد السياح*	نسبة العرب (%)**	عدد السياح*	نسبة العرب (%)**
الجزائر	١,٧٤٣	٣٣	١,٧٧٢	-	١,٩١٢		-	-
البحرين	٤,٩٣٥	٩٤	-	٩٤,٢	-	٩٣,٥٣	-	-
مصر	١٠,٦١٠	١٧,٧	١٢,٢٩٦	١٣,١	١١,٩١٤		٨٤,٠٥١	١٤,٢
الاردن	٣,٤٣٠	٣٢,٨	٣,٧٢٩	٨٣,٢	٣,٧٨٩	-	٤,٥٥٧	٨٣,٧
الكويت	-	٨١,١	-	٧٨,٦	-		-	٨٣,٥
لبنان	١,٠١٧	٨٠,٣	١,٣٣٣	٨٨,٢	١,٨٥١	٢٠,٢	٢,١٦٨	-
ليبيا	-	-	-	-	-	٠,١	-	-
المغرب	٧,٤٠٨	-	٧,٨٧٩	٢,٩٦	٨,٣٤١	٠,٥	٩,٢٨٨	-
عمان	١,١٢٤	-	١,٢٧٣	٣٨,٩	١,٥٢٤	٤٥,٤	-	-
قطر	٩٦٤	٣٧,٥	١,٤٠٥	-	١,٦٥٩	-	-	٤٠,٣
السعودية	٥٣١،١١	٦٣,٤	١٤,٧٥٧	-	١٠,٨٩٦	-	١٠,٨٥٠	-
السودان	٤٣٦	-	٤٤١	-	٤٢٠	-	-	-
سوريا	٤,١٥٨	٧٨,٨	٥,٤٣٠	٧٤,٧	٦,٠٩٢	٧١,٩	٨,٥٤٦	-
تونس	٧٦٢،٦	٣٨,٥	٧,٠٤٩	-	٦,٩٠١	٤٤	٦,٩٠٢	٤٣
الامارات	-	-	٧,٠٩٥	-	٦,٨١٢	-	٧,٤٣٢	-
اليمن	٣٧٩	٧٤	٤٠٤	٧٤,٤	٤٣٤	-	-	٨٤,٩

المصدر : *)World Tourism Organization (2008,2009,2010,2011) UNWTO Tourism Highlights

**) جامعة الدول العربية (٢٠٠٨و٢٠١٠و٢٠١١) الدول العربية في أرقام ومؤشرات العدد الأول والثاني والثالث

طبقا للجدول رقم (١) يتضح لنا أن نسبة السياح العرب الذين زاروا **الجزائر** وصلت إلى ٣٣% فى عام ٢٠٠٧ فى حين أنها تراوحت بين ٩٣,٥% و ٩٤% فى البحرين فى الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ .

وفى **مصر** تراوحت هذه النسبة ما بين ١٢% و ١٧% خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ ، أما فى **الأردن** فقد بلغت هذه النسبة ٨٣,٧% فى عام ٢٠١٠ ، وفى **الكويت**

تراوحت هذه النسبة ما بين ٧٨% و ٨٣% ، وفى **سوريا** ما بين ٧١% و ٧٨% ، أما فى **اليمن** فقد وصلت هذه النسبة إلى ٨٤,٩% فى عام ٢٠١٠ . كذلك يوضح لنا الجدول رقم (١) أن السياحة العربية البينية تعد ضئيلة جداً فى كل من **الإمارات** ٧,٤% **والمغرب** ٩% .

ومما سبق يمكن القول أن السياحة البينية العربية تمثل نسبة كبيرة فى كل من البحرين والأردن والكويت وسوريا ومصر واليمن فى حين أنها تعد ضعيفة جداً فى كل من الإمارات والمغرب مما يتطلب الاهتمام بالسياحة العربية البينية فى كل من هذين البلدين .

ثانيا: اتفاقيات التعاون العربي في السياحة

كانت بداية التعاون العربي في القطاع السياحي بإبرام الاتفاقيات الثنائية بين عدد كبير من الدول العربية تحول الأمر بعد ذلك إلى تعاون متعدد الأطراف في إطار الجامعة العربية .

ففي البداية عقدت الدول العربية أكثر من ٤٠ اتفاقية سياحية بينية في إطار ثنائي أو ثلاثي وذلك لدعم وتشجيع السياحة العربية وقد صاحب هذه الاتفاقيات عدة بروتوكولات وملاحق تم تجديدها أكثر من مرة حتى تواكب الأسس والمبادىء والقرارات الصادرة عن المؤتمرات والمنظمات الدولية العاملة في المجال السياحي وقد كان أكبر عدد من الاتفاقيات السياحية من نصيب مصر حيث عقدت ١١ اتفاقية ثنائية مع العديد من الدول العربية ([1]) .

وتجدر الإشارة إلي أن الاتفاقيات الثنائية تنبثق عنها أمانة فنية دائمة تتولى أعداد برامج الإجتماعات الدورية والدعوة لها وكذلك متابعة تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات ، وعادة ما تشكل لجان فنية متخصصة لدراسة ومتابعة موضوعات محددة مثل الاستثمار أو التعليم أو الترويج السياحي الى غير ذلك من الموضوعات .

وتتمثل أهم أحكام الاتفاقيات السياحية البينية العربية في تبادل الخبرات السياحية والمعلومات والإحصاءات والتدريب والمشاركة في الندوات والمؤتمرات المتخصصة في هذا المجال وتوحيد التشريعات والأحكام السياحية ووضع أسس مشتركة للمصطلحات والتصنيفات للخدمات والمنشأت السياحية والحفاظ على البيئة والتراث والثروات والموارد السياحية الطبيعية والتراثية وكذلك تبسيط إجراءات نقل السياح من خلال تسهيل منح التأشيرات وتيسير الإجراءات الجمركية والمالية والإدارية والمصرفية ووضع خطط سياحية

---

[1]) التقرير الاقتصادى العربي الموحد – عام ٢٠٠٨

مشتركة واستمرار التشاور لحل المشكلات السياحية الطارئة وتنسيق الدعاية والإعلان والتسويق والترويج السياحي وكذلك تنسيق المواقف في المؤتمرات والمحافل السياحية الدولية .

وإذا نظرنا إلى دور الجامعة العربية في تعزيز السياحة العربية البينية فسوف نجد انه قد تم إنشاء المجلس الوزارى العربي للسياحة في عام ١٩٩٧ في إطار الأمانة العامة للجامعة العربية حيث تولى أمانته قطاع الشئون الإقتصادية بالجامعة ، وكانت أهم أهدافه تعزيز السياحة العربية البينية وتنمية قطاع السياحة في الدول العربية وذلك لدوره الفعال في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، كذلك من ضمن أهداف هذا المجلس جذب المزيد من السياحة العالمية إلى المنطقة العربية لزيادة نصيبها من السياحة العالمية ، ويساعد المجلس الوزارى العربي للسياحة لجنة تنفيذية تضم ممثلين لجميع الدول العربية من القطاعين العام والخاص وذلك لزيادة التفاعل بين الأجهزة الرسمية للقطاع السياحي والقائمين علي النشاط السياحي والاستثمارات السياحية .

وتغطي أنشطة المجلس الوزارى العربي للسياحة عدة محاور أساسية مثل محور التمويل والاستثمار السياحي ومحور التسويق والترويج ومحور المعلومات والاحصاءات ومحور تسهيلات حركة السياحة العربية البينية ومحور تحرير تجارة الخدمات السياحية ومحور التكامل الاستثمارى ومحور الجودة السياحية .

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوزارى العربي للسياحة قد وضع تصور لأشكال التنسيق العربي في مجالات الترويج والتنشيط والتسويق السياحي بما يحقق المصالح المشتركة ومن بين هذه الأشكال إقامة المعارض والأسواق السياحية العربية المشتركة والتنسيق بين مكاتب السياحة العربية في الأسواق الأجنبية ونتيجة لذلك أقيم أول معرض مشترك للسياحة البينية العربية فى عام ٢٠٠٧ علي هامش الدورة العاشرة للمجلس الوزارى العربي للسياحة .

هذا بالإضافة إلى أنه قد تم إعداد فيلم إعلامي حول مقومات الجذب السياحي في الدول العربية وكذلك إنشاء موقع عربي مشترك علي شبكة الانترنت الدولية تحت اسم دليل السياحة العربية للترويج والتنشيط السياحي . هذا بالإضافة إلى إصدار أمانة المجلس للنشرة الإحصائية للسياحة في الدول العربية ([1]) .

---

[1]) التقرير الاقتصادى العربي الموحد – المرجع السابق ذكره .

ومن ناحية أخرى قام المجلس الوزارى العربي للسياحة بتناول العديد من القضايا السياحية الهامة مثل إدارة الأزمات السياحية الناتجة عن الإرهاب والكوارث الطبيعية واتخاذ العديد من القرارات الخاصة بعلاج الآثار السلبية لتلك الأزمات على القطاع السياحي من الضرائب، والتحفيز على تقديم عروض خاصة للرحلات والرقابة علي جودة الخدمات السياحية .

وبالإضافة إلى المجلس الوزارى العربي للسياحة تم إنشاء المنظمة العربية للسياحة وقد تم إقرار هذه المنظمة في عام ٢٠٠٦ ويقع مقرها في مدينة جدة بالسعودية وتسعي هذه المنظمة لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها :

- تعظيم العوائد الاقتصادية للسياحة في الدول العربية .
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في عمليات التنمية السياحية
- اعتماد قطاع السياحة كأداة فاعلة لتحسين دخل المواطن والحد من الفقر والبطالة .
- تعزيز مبدأ الشراكة في الإدارة الوظيفية للسياحة .
- رفع كفاءة البناء المؤسسى لقطاع السياحى فى الدول العربية .
- رفع كفاءة سياسات التسويق والترويج السياحى للدول العربية .

ونظراً لأهمية القطاع السياحى فى الدول العربية فقد تم قبول عضوية المنظمة العربية للسياحة كعضو منتسب بمنظمة السياحة العالمية فى عام ٢٠٠٦ مما يساعد على نمو القطاع السياحى العربى وإزدهاره من خلال التعاون فى العديد من النواحى التكنولوجية والاستفادة من خبرات منظمة السياحة العالمية فى تنفيذ بعض الدراسات والمشاريع فى الدول العربية .

وقد أبرمت المنظمة العربية للسياحة العديد من الاتفاقات فى مجالات متنوعة مثل تأسيس مصرف سياحى وإطلاق موسوعة السياحة العربية وتدريب الكوادر السياحية العربية وإنشاء شركة للاستثمار السياحى وكذلك توقيع بروتوكول تعاون بين المنظمة وقناة السياحة العربية لتفعيل دور الإعلام السياحى العربى وإنتاج برامج حول السياحة العربية البينية ([1]) .

كذلك اقامت المنظمة أول مشاريعها الداعمة لتنمية السياحة العربية والمتمثل فى الصندوق العربى السياحى برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار ويهدف هذا الصندوق إلى إيجاد حلول لمشاكل التمويل للمشروعات السياحية العربية وتوفير السيولة لها .

---

[1]) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، المرجع السابق ذكره .

وأخيرا يمكن القول أن العديد من الدول العربية يتمتع بمقومات الجذب السياحى مما يساعد على نمو وإزدهار السياحة البينية بينها . هذا بالإضافة إلى اهتمام الجامعة العربية بالسياحة البينية العربية واهتمامها بالاتفاقيات الثنائية والمتعددة بين الدول العربية والعمل على تفعيلها وذلك بإنشاء المجلس الوزارى العربى فى عام ١٩٩٧ وإنشاء المنظمة العربية للسياحة فى عام ٢٠٠٦ ووضع الأسس والمبادىء والمعايير المختلفة التى تساعد على تنمية السياحة البينية العربية .

المبحث الخامس

مستقبل السياحة فى مصر فى ضوء الوضع الراهن

أولا : أثر القطاع السياحى على الاقتصاد المصرى

يعد القطاع السياحى أحد المقومات الهامة فى الاقتصاد المصرى فهو يعد من القطاعات المتسارعة النمو نظراً لما يمتاز به من مزايا تنافسية فى الأسواق السياحية العالمية . هذا بالإضافة إلى تشابكه مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى الزراعية والصناعية والخدمية كما سبق وأن ذكرنا .

كذلك يشكل القطاع السياحى أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى فى مصر حيث أنه يساهم بحوالى ٢٠% من النقد الأجنبى وأكثر من ٤٠% من إجمالى قيمة الصادرات الخدمية ، هذا بالإضافة إلى مساهمته بحوالى ١٧,٥% من الناتج المحلى الاجمالى (مساهمة مباشرة ومساهمة غير مباشرة) . ومن ناحية أخرى فإن القطاع السياحى المصرى يغطى فى المتوسط ٥٠% من عجز الميزان التجارى بالإضافة إلى خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية فى العديد من المشاريع السياحية ومن ثم المساهمة الفعالة فى زيادة النمو الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة ([1]) .

ثانيا : ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأثرها على القطاع السياحى المصرى

قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ واستطاعت تغيير نظام الحكم والقضاء على الكثير من السلبيات فى المجتمع على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى إلا أنها من ناحية أخرى كان لها العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد عامةً وعلى القطاع السياحى خاصةً .

فكما سبق وأن ذكرنا فإن القطاع السياحى يعد قطاعا حساسا للتغيرات السياسية والأحداث الاقتصادية المحلية والعالمية وحيث أن النشاط السياحى يحتاج أكثر من غيره من الأنشطة إلى الاستقرار الأمنى فإن غياب هذا الاستقرار نتيجة لثورة ٢٥ يناير بسبب ضعف وغياب النظام الأمنى أدى إلى خوف العديد من السياح إلى القدوم إلى مصر خوفاً على حياتهم وهذا أدى إلى تدهور كبير فى النشاط السياحى المصرى ومن ثم تدهور العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنشاط السياحى ، وسوف نقوم بتوضيح ذلك .

---

[1]) وزارة السياحة : تقارير وزارة السياحة .

١- الأثر على تطور أعداد السائحين والليالى السياحية والإيرادات السياحية

أدت ثورة ٢٥ يناير وما صاحبها من انفلات أمنى وعدم استقرار سياسى إلى انخفاض أعداد السائحين القادمين إلى مصر بنسبة ٣٣,٢% حيث بلغ عدد السائحين الذين زارو مصر فى عام ٢٠١١ حوالى ٩,٨ مليون سائح مقابل ١٤,٧ مليون سائح فى عام ٢٠١٠ ، كذلك انخفضت الليالى السياحية فى عام ٢٠١١ بنسبة ٢٢,٥% عن عام ٢٠١٠ حيث بلغت هذه الليالى ١١٤,٢ مليون ليلة فى عام ٢٠١١ مقابل ١٤٧,٣ مليون ليلة عام ٢٠١٠ .

ونتيجة لهذا الانخفاض الشديد فى عدد السياح والليالى السياحية فى عام ٢٠١١ انخفضت أيضا الإيرادات السياحية فى هذا العام بنسبة ٢٩,٨% حيث بلغت ٨,٨ مليار دولار فقط فى عام ٢٠١١ مقابل ١٢,٥ مليار دولار فى عام ٢٠١٠ ([1]) .

كذلك أدى عدم الاستقرار الأمنى والسياسى إلى انخفاض متوسط انفاق السائح من ٨٥ دولار فى عام ٢٠١٠ إلى ٧٢,٢ دولار فى عام ٢٠١١ مما كان له أثراً كبيراً على انخفاض الإيرادات السياحية .

كذلك أشارت تقارير وزارة السياحة إلى أن **روسيا** احتلت المركز الأول من حيث عدد السائحين القادمين إلى مصر فى عام ٢٠١١ بعدد ١,٨ مليون سائح مقابل ٢,٨ مليون سائح عام ٢٠١٠ أى بنسبة انخفاض ٣٥,٧% وجاءت بعدها المملكة المتحدة بعدد ١,٣٤ مليون سائح مقابل ١,٤ مليون سائح فى عام ٢٠١٠ أى بنسبة انخفاض ٤,٥% . ثم جاءت **ألمانيا** فى المركز الثالث بعدد ٩٦٥ ألف سائح عام ٢٠١١ مقابل ١,٣ مليون سائح عام ٢٠١٠ بنسبة انخفاض قدره ٢٥,٧% ، أما المركز الرابع فقد احتلت **ايطاليا** بعدد ٥٥٥ ألف سائح عام ٢٠١١ مقابل ١,١ مليون سائح عام ٢٠١٠ بانخفاض قدره ٤٩,٥%.

كذلك أدى عدم الاستقرار السياسى والأمنى بعد ثورة ٢٥ يناير إلى انخفاض أعداد السائحين العرب القادمين إلى مصر حيث بلغ عددهم عام ٢٠١١ حوالى ١,٨ مليون سائح مقابل ٢,١ مليون سائح عام ٢٠١٠ بنسبة انخفاض قدرها ١٣,٩% وقد كانت أكثر الدول إيفاداً للسياح العرب **ليبيا** بنسبة ٢٩,١% عام ٢٠١١ مقابل ٢١,١% عام ٢٠١١ وترجع هذه الزيادة نظراً للأحداث التى مرت بها ليبيا عام ٢٠١١ والتى أدت إلى إندلاع الثورة فيها فى عام ٢٠١١ مما أدى إلى لجوء العديد من الليبين إلى مصر .

---

[1]) وزارة السياحة : تقارير وزارة السياحة .

كذلك زادت أعداد السائحين القادمين من فلسطين فى عام ٢٠١١ لتصل إلى ١٢,٨% مقابل ٨,٢% عام ٢٠١٠ وهذا يرجع إلى فتح المعبر المصرى والسماح للفلسطينين بالعبور منه ، كذلك زاد أعداد السائحين القادمين من السودان بنسبة ٢١,٩% حيث بلغت هذه النسبة ١١,١% عام ٢٠١١ مقابل ٩,١% عام ٢٠١٠ وذلك نتيجة للأحداث التى حدثت فى السودان بين الشمال والجنوب .

أما السعودية فقد انخفض عدد السائحين القادمين منها بنسبة ٣٨,٥% حيث بلغت نسبة القادمين من السعودية ١١% عام ٢٠١١ مقابل ١٧,٩% عام ٢٠١٠ ([1]) .

٣- الأثر على نسبة الأشغال الفندقى

لم ينعكس أثر الثورة على أعداد السائحين القادمين إلى مصر ولياليهم السياحية فقط وإنما انعكس أيضا على نسبة الأشغال فى الفنادق والقرى السياحية والفنادق العائمة حيث نجد أن نسبة الأشغال المختلفة قبل ثورة ٢٥ يناير كانت تتراوح ما بين ٦٥% و ٨٢% فى مختلف محافظات مصر ولكن بعد الثورة انخفضت هذه النسبة كثيراً وتراوحت ما بين ٦% إلى ٤٠% فى مختلف محافظات مصر .

ففى **القاهرة** كانت نسبة الأشغال قبل الثورة تصل إلى حوالى ٦٤,٧% انخفضت كثيراً بعد الثورة لتتراوح ما بين ١٢,٩% إلى ٣٥% فى أغلب الشهور خلال عام ٢٠١١ .

كذلك كانت نسبة الأشغال فى **شرم الشيخ** قبل الثورة حوالى ٦٢,٤% تراوحت بعد الثورة ما بين ١٦% إلى ٤٠% على مدار عام ٢٠١١ ، أما **الغردقة** فقد سجلت نسبة الأشغال فيها حوالى ٨٢% قبل الثورة انخفضت كثيراً بعد الثورة وتراوحت ما بين ٧% إلى ٤١% خلال عام ٢٠١١ .

وأخيراً نجد أن **الأقصر** كانت قد حققت نسبة أشغال ٦٤% قبل الثورة إلا أنه بعد الثورة تراوحت هذه النسبة ما بين ٥% إلى ٢٦% على مدار أشهر عام ٢٠١١ .

ومن ثم يمكن القول أن ثورة ٢٥ يناير كان لها أثراً سلبياً كبير على تدفق عدد السائحين القادمين إلى مصر وكذلك لياليهم السياحية ونسبة الأشغال فى الفنادق مما أدى بالطبع إلى التأثير على الإيرادات السياحية التى انخفضت بنسبة ٢٩,٨% كما سبق وأن ذكرنا .

---

[1]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للاحصاءات السياحية عام ٢٠١١ .

٣- الأثر على مساهمة القطاع السياحى فى الناتج المحلى الاجمالى

يساهم القطاع السياحى بنسبة كبيرة من الناتج المحلى الاجمالى وصلت إلى ١٩,٥% فى عام ٢٠٠٧ (مساهمة مباشرة ومساهمة غير مباشرة) ، و ١٩% فى عام ٢٠٠٨ إلا أن إجمالى نسبة هذه المساهمة انخفض قليلاً فى عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية إذا أنه بلغ فى عام ٢٠١٠ (١٧,٥%) (٨,١% مساهمة مباشرة، و ٩,٤% مساهمة غير مباشرة) وقد كان من المتوقع أن يتحسن الوضع فى عام ٢٠١١ وترتفع هذه النسبة الاجمالية إلا أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أدت إلى انخفاض هذه النسبة إلى ١٤,٨% فقط (٦,٦% مساهمة مباشرة ، و ٨,٢% مساهمة غير مباشرة) [١] . وهذا يعنى أن ثورة ٢٥ يناير قد أدت إلى انخفاض اجمالى نسبة مساهمة القطاع السياحى فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١٣,٦% وهى نسبة كبيرة بدون شك.

٤- الأثر على فرص العمل المتاحة

بلغت نسبة اجمالى عدد فرص العمل المتاحة فى القطاع السياحى ١٦,٧% من اجمالى فرص العمل المتاحة فى الدولة فى عام ٢٠٠٥ (٧,٨% مساهمة مباشرة ، و ٨,٩% مساهمة غير مباشرة) ارتفعت إلى ١٧,٢% عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت قليلا بعد ذلك لتصل إلى ١٦,٧% عام ٢٠٠٨ ، و ١٥,٨% عام ٢٠٠٩ ، و ١٥,٤% عام ٢٠١٠ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، وقد كان من المتوقع أن تزداد هذه النسبة بعد ذلك إلا أن ثورة ٢٥ يناير أدت إلى انخفاض هذه النسبة فى عام ٢٠١١ بنسبة ١٦,٣% لتصل إلى ١٣,١% من اجمالى فرص العمل المتاحة فى الدولة (٥,٧% مساهمة مباشرة ، و ٧,٤% مساهمة غير مباشرة) [٢] . ومن ثم نستطيع القول أن ثورة ٢٥ يناير وما صاحبها من عدم استقرار سياسى واقتصادى وأمنى أدى إلى ركود كبير فى القطاع السياحى استلزم تخفيف العمالة فى هذا القطاع بنسبة كبيرة وصلت إلى ١٦,٣% خلال عام ٢٠١١ بالمقارنة بعام ٢٠١٠ .

٥- الأثر على فرص الاستثمار المتاحة

نظراً لأهمية القطاع السياحى وتطوره ونموه خلال السنوات القليلة الماضية فإن الاستثمارات المنفذة فى هذا القطاع كانت تتزايد عام بعد عام فقد ارتفعت من ٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ، و ٦,١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها

---

[١]) المصدر :

- WTTC (2012) Economic Impact Research World Travel & Tourism council(WTTC) Data Search Tool on the web site of the World Travel & Tourism council (WTTC) (www.wttc.org) Web site

[٢]) المصدر السابق ذكره .

٩,٢% عن عام ٢٠٠٧ إلا أنه نظراً لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية وما صاحبها من عزوف عدد من السائحين للسفر فقد انخفضت هذه الاستثمارات بنسبة ١٣,٦% عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٥,٣ مليار دولار ثم ارتفعت قليلا بنسبة ٢,٦% عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٥,٤ مليار دولار ألا أن ثورة ٢٥ يناير أدت إلى انخفاض مساهمة هذه الاستثمارات السياحية بنسبة ٣,٣% لتصل على ٥,٢ مليار دولار فقط [١] . ومن ثم يمكن القول أن ثورة ٢٥ يناير أدت إلى انخفاض الاستثمارات السياحية بنسبة ٣,٣% خلال عام ٢٠١١ بالمقارنة بعام ٢٠١٠ .

ومما سبق نستطيع القول إن القطاع السياحي يمثل أهمية كبيرة للاقتصاد المصري من حيث مساهمته الفعالة في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي ومساهمته الفعالة في الناتج المحلى الإجمالي وزيادة الاستثمارات السياحية المحلية الأجنبية وأثره على خلق فرص عمل جديدة وذلك في ظل استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وأمنى داخلياً وكذلك على المستوى الأقليمى والدولي فأى اضطراب خارجي سواء كان إرهاب أو كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية مثل التي حدثت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس ٢٠٠٨ يكون له أثراً كبيراً على النشاط السياحي في مختلفة دول العالم . كذلك يمكن القول أن ثورة ٢٥ يناير في مصر وما تابعها من عدم استقرار أمنى وسياسي واقتصادي أدى إلي خسائر كبيرة في الاقتصاد المصري أثرت على الإيرادات والاستثمارات السياحية وكذلك أثرت على مساهمة هذا القطاع على الناتج المحلى الاجمالى وعلى فرص العمل المتاحة في هذا القطاع . لذلك ونظراً لأهمية القطاع السياحي ودوره الهام في التنمية الاقتصادية ، ومن ثم في رفع مستوى المعيشة لابد من العمل على إيجاد كل الوسائل التى تساعد على نمو وازدهار هذا القطاع حتى تستطيع أن يسترد قوته وأن يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية .

ولذلك سوف نقوم بوضع تصور لمقترحات التنمية السياحية المتكاملة والأنماط السياحية الجديدة التى يمكن ان تساعد على نمو وتطور هذا القطاع .

ثالثا : الرؤية المستقبلية للقطاع السياحى المصرى فى ضوء الوضع الراهن

تتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع السياحي في أمرين أساسيين **الأول** هو البحث عن أنماط سياحية جديدة تتمشى مع الظروف الحالية وتتفق مع متطلبات ورغبات السياحة العالمية

---

[١]) المصدر :

- WTTC (2012) Economic Impact Research World Travel & Tourism council(WTTC) Data Search Tool on the web site of the World Travel & Tourism council (WTTC) (www.wttc.org) Web site

وتتفق كذلك مع المنظور المتكامل للمخطط الاستراتيجي القومى للتنمية العمرانية في مصر . أما الأمر **الثاني** فيتعلق ببعض السياسات والإجراءات التى يجب أن تقوم بها الدولة للنهوض بهذا القطاع والقضاء على العقبات التى تعترضه ، وهذا ما سنقوم بدراسته الآن .

١- الأنماط السياحية الجديدة

تعتمد مصر على أنماط محددة من السياحة مثل السياحة الشاطئية (شرم الشيخ والغردقة) والسياحة الثقافية لذلك لا بد من الاهتمام بأنماط سياحية جديدة مثل :

- السياحة البيئية التى تعتمد على البيئة الطبيعية .
- سياحة الصحراء التى يتعرف فيها السائح على أسلوب معيشة البدو وعلى عاداتهم وتقاليدهم ويمكن اقامتها في الصحراء الغربية والواحات وغيرها من الأماكن الأخرى .
- سياحة سباق الدراجات
- سياحة سباق السيارات (رالي السيارات)
- السياحة الريفية ومصر تتمتع بالعديد من المناطق الريفية التى تصلح لإقامة هذا النمط السياحي
- السياحة الثقافية
- سياحة الغوص ومشاهدة الإحياء البحرية
- سياحة التصوير تحت الماء
- سياحة التزحلق على الماء
- سياحة التزحلق على الرمال
- سياحة المؤتمرات
- سياحة المشتريات
- السياحة العلاجية
- سياحة المحميات الطبيعية
- سياحة الحفلات الموسيقية
- سياحة الاسترخاء
- سياحة الاستكشاف وهي سياحة البحث من المعرفة والوصول إلى بيانات ومعلومات جديدة تساعد على اكتشاف الذات واكتشاف قوانين الحياة وقوانين الطبيعة .
- سياحة المغامرات
- سياحة مراقبة الطيور والحياة البرية

- السياحة النيلية
- سياحة الجولف
- السياحة الرياضية .

٢- الإهتمام بالتنمية السياحية طبقاً للمنظور المتكامل للمخطط الاستراتيجي القومى للتنمية العمرانية في مصر :

اعتمد المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية لتحقيق الرؤية المستقبلية في مصر على ثلاث محاور رئيسية :

أ- الكفاءة الإقتصادية من خلال الاستغلال الأقصي للموارد الاقتصادية.

ب- العدالة الاجتماعية من خلال التوازن السكاني والحد من الفقر .

ج- مواجهة المخاطر الطبيعية والأمنية من خلال الحد من المخاطر البيئية وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي . (١)

وتندرج التنمية السياحية تحت هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية ضمن جزئية تعظيم وتطوير التجارة والخدمات وقد وضع المخطط هدف زيادة أعداد السائحين خلال السنوات القليلة القادمة وما تستلزمه ذلك من زيادة الطاقات الايوائية والخدمات السياحية المختلفة ووضع لذلك مجموعة من المتطلبات الأساسية تتمثل في الآتي :

- الاستقرار السياسي والأمني
- رفع جودة المنتج السياحية وتنوعه
- الاهتمام بالتنشيط السياحي
- خلق مناطق سياحية جديدة للسياحة الترفيهية في الساحل الشمالي والبحر الأحمر مع ربطها بالسياحة الثقافية .
- الاهتمام بقضايا البيئة
- تنمية قدرات العاملين بالمجال السياحي
- تطوير البنية الأساسية التحتية خاصة الموانئ وشركات النقل .

وقد اقترح المخطط في التوزيع المكاني للتنمية السياحية نطاق التنمية المكانية ذات الأولوية المقترح تنفيذها خلال الفترة الأولي كالتالي:

---

١) وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية : المخطط الاستراتيجي القومى للتنمية العمرانية – اكتوبر ٢٠١١

* جنوب الساحل الشمالى العربي ومنخفض القطارة

- تنمية المدن الساحلية القائمة كمراكز تنمية رئيسية مع إنشاء مراكز سياحية عالمية .
- إنشاء عدد من التجمعات البيئية الجديدة لخدمة أنشطة التعدين وسياحة السفارى .

* محور قناة السويس وتنمية سيناء

- تنمية بور سعيد مع منطقة شرق بور سعيد مع إنشاء أنشطة سياحية .
- تنمية الاسماعلية مع إنشاء أنشطة سياحية .
- تنمية شمال غرب خليج السويس مع ميناء ومطار السخنة مع إنشاء أنشطة سياحية .
- تنمية جنوب سيناء مع الاهتمام بالتنمية السياحية في بعض مناطق الطور ورأس محمد.

* الصحراء الشرقية والمحاور العرضية بالصعيد

- تنمية الصحراء الشرقية والربط بين إقليمي القاهرة وقناة السويس مع الاقتراح بإنشاء مجموعة من المراكز السياحية .
- تنمية جنوب الصعيد والبحر الأحمر من خلال مجموعة من الأنشطة السياحية علي ساحل البحر الأحمر بين مدينة حلايب وشلاتين وتشتمل على مراكز للغوص وفنادق ومنتجعات سياحية . .

٣- بعض السياسات والإجراءات التي يجب ان تقوم بها الدولة للنهوض بالقطاع السياحي :

- استعادة الاستقرار الأمني والسياسي بأسرع وقت ممكن .
- تطوير القوانين واللوائح المنظمة لجميع الأنشطة السياحية بما في ذلك ضمانات وحوافز الاستثمار وقواعد استغلال الأراضي لأغراض التنمية السياحية وفقاً للمخطط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والعمرانية .
- تشجيع الإستثمار السياحي المحلى والأجنبي وإزالة العقبات التى تحول دون ذلك .
- توفير البنية الأساسية من مطارات وموانىء وشبكات نقل واتصالات في المناطق السياحية الجديدة .
- تنويع المنتج السياحي والترويج للعديد من المناطق السياحية خاصة في الصعيد .
- الاهتمام بالمنتجات السياحية غير التقليدية .
- الانتقال بتنافسية القطاع السياحي من المنافسة السعرية إلى المنافسة علي مجمل إمكانيات هذا القطاع .

- تنمية الموارد البشرية للقطاع السياحي من خلال خطية متكاملة وفعالة بالتعاون مع القطاع الخاص والاتحاد العام للغرف السياحية ونقابات العاملين في هذا القطاع لتوفير برامج تدريبية متخصصة لكل نشاط من أنشطة القطاع السياحي .
- دعم السياحة الداخلية .
- فتح أسواق جديدة في العديد من الدول مثل الصين والهند وكوريا والبرازيل والأرجنتين.
- الاهتمام بالسياحة النيلية من القاهرة إلي أسوان .
- تعزيز المشاركة في المعارض والأسواق والبورصات السياحية الدولية في مختلف دول العالم .
- تطوير أساليب الترويج والتنشيط السياحي في الأسواق الخارجية .
- زيادة الحملات التسويقية مع الوكالات السياحية الكبرى ومنظمي الرحلات السياحية في العالم للحفاظ علي نصيب مصر في الأسواق السياحية الرئيسية .
- الاتصال المستمر بوكالات الأنباء العالمية وعقد لقاءات صحيفة مع العديد من الشخصيات العالمية للترويج والدعاية للسوق السياحي المصري .
- تنشيط السياحة الوافدة من الدول العربية من خلال تنظيم القوافل السياحية وبرامج الترويج السياحي المتنوعة.
- الاستمرار في دعم الطيران العارض (الشارتر) إلى كل من مطارات طابا وأسوان ومرسي علم والساحل الشمالي والأقصر .
- التنسيق مع الوزارات المعينة بالسياحة مثل وزارة الطيران ووزارة الثقافة وغيرها من الوزارات الأخرى فيما يتعلق بالرسوم وأسعار الخدمات.
- دعم غرفة الشركات السياحية في تكاليف الاشتراك في المعارض الدولية .
- إعفاء الفنادق من رسوم خطة التنشيط السياحي لمدة محددة ولتكن عام .
- مساعدة القطاع الخاص في تخفيف بعض الأعباء المالية مع الوزارات المختلفة مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية وفوائد القروض المستحقة.
- عقد لقاءات واجتماعات مع أعضاء الغرف السياحية والمسئولين وأصحاب المنشآت السياحية لمناقشة الأزمات السياحية وأثرها على القطاع السياحي وكيفية الحفاظ على الأسعار وعدم تخفيضها .
- دراسة أمكانية تحقيق التكامل السياحي مع الدول المختلفة بالشرق الأوسط وذلك بوضع برامج سياحية مشتركة تضم مصر ضمن برنامج الزيارة لدول أخرى مع

التركيز على الأنماط السياحية المتوفرة في مصر والغير متوفرة في الدول الأخـــرى التي يزورها السائح .

- الاهتمام بالتنمية السياحية الشاملة والمستدامة وكذلك السياحة البيئية .
- الاهتمام بالسياحة البينية بين الدول العربية السياحية .
- اعفاء بعض الجنسيات الاجنبية من رسوم التأشيرات .

الملاحق والمراجـــع

ملاحق الفصل الثانى

جدول رقم (١)
تطور عجز الميزان التجارى
خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١

(بالمليار دولار)

السنة	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	العجز فى الميزان التجارى	نسبة العجز إلى الناتج
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧,١٢٠	١٤,٦٣٧	٧,٥١٧	%٨,١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨,٢٠٥	١٤,٨٢٠	٦,٦١٥	%٥,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠,٤٥٢	١٨,٢٨٦	٧,٨٣٤	%٧,٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٨٣٣	٢٤,١٩٢	١٠,٣٥٩	%٨,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨,٤٥٥	٣٠,٤٤١	١١,٩٨٦	%٨,٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٢,٠١٨	٣٨,٣٠٨	١٨,٢١٠	%١١,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٩,٣٥٦	٥٢,٧٧١	٢٣,٤١٥	%١٢,١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٥,١٦٩	٥٠,٣٤٢	٢٥,١٧٣	%١٧,٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣,٨٧٣	٤٨,٩٩٣	٢٥,١٢٠	%١٤,٨
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦,٦٦٢	٥٠,٧٧٧	٢٤,١١٥	%١٢,٥

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى والمجلة الاقتصادية ، إعداد مختلفة .

جدول رقم (٢)
نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية
خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١

(بالمليار دولار)

السنوات	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية (%)
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧,١٢٠	١٤,٦٣٧	%٤٨,٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨,٢٠٥	١٤,٨٢٠	%٥٥,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠,٤٥٢	١٨,٢٨٦	%٥٧,٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٨٣٣	٢٤,١٩٢	%٥٧,٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨,٤٥٥	٣٠,٤٤١	%٦٠,٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٢,٠١٨	٣٨,٣٠٨	%٥٧,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٩,٣٥٦	٥٢,٧٧١	%٥٥,٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٥,١٦٩	٥٠,٣٤٢	%٤٩,٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣,٨٧٣	٤٨,٩٩٣	%٤٨,٧
٢٠١٢/٢٠١٠	٢٦,٦٦٢	٥٠,٧٧٧	%٥٢,٥

المصدر : محسوب من الجدول رقم (١) بنفس المصدر :

- البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى والمجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

ملاحق الفصل الثالث

جدول رقم (١)

رصيد الميزان التجارى ، وميزان الخدمات ، والعمليات الجارية بدون تحويلات ، والعمليات الجارية والتحويلات ، ورصيد العمليات الرأسمالية والرصيد النهائى الكلى لميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١

(بالمليون دولار)

السنوات	رصيد الميزان التجارى	رصيد ميزان الخدمات	رصيد العمليات الجارية بدون تحويلات	رصيد العمليات الجارية والتحويلات	رصيد العمليات الرأسمالية	رصيد ميزان المدفوعات
٢٠٠٢/٠١	(٧٥١٦,٥)	+٣٨٧٨,٣	(٣٦٣٨,٢)	+٥٣٥,٠	(٩٦٣,٨)	+٤٥٦,٤
٢٠٠٣/٠٢	(٦٦١٥,٨)	٤٨٨٩,٦	(١٧٢٦,٢)	١٢١٤٣,٠	(٢٧٣٣,٨)	+٥٤٦
٢٠٠٤/٠٣	(٧٨٣٣,٨)	٧٣١٧,٧	(٥١٦,٠)	٣٧٢٩,١	(٦١٥١)	(١٥٨,٣)
٢٠٠٥/٠٤	(١٠٣٥٩,٤)	٧٨٤٣,٣	(٢٥١٧,٣)	٢٩١٠,٦	+٣٣٧٧,٧	+٤٤٧٧,٧
٢٠٠٦/٠٥	(١١٩٨٥,٣)	٨١٩٠,٧	(٣٧٩٥,٣)	+١٧٥١,٩	+٣٥١١,٣	(٣٢٥٣,٤)
٢٠٠٧/٠٦	(١٥٨١٦,٧)	١١٥٥١,٠	(٤٢٦٥,٧)	+٢٦٩٥,٦	+١١٣٣,٧	+٥٢٨١,٣
٢٠٠٨/٠٧	(١٦٢٩٠,٧)	٧٨٤١,٤	(٨٤٤٩,٣)	+٨٨٨,٣	٧٥٥٧,٥	+٥٤٢٠,٤
٢٠٠٩/٠٨	(٢٣٤١٥٠٤)	١٠٧٤٤,٥	(١٢٦٧٠,٩)	(٤٤٢٤,٣)	+٢٢٨٤,٧	(٣٣٧٧,٦)
٢٠١٠/٠٩	(٢٥١٧٣,٣)	١٠٤٥٣,٤	(١٤٧٨١,٠)	(٤٣٢٧,٦)	٨٣٢٥,٤	+٣٣٥٥,٧
٢٠١١/٢٠١٠	٢٣٧٨٤,٠	١٣١٣٦٠٨	(١٥٩٠٥,٦)	(٢٧٦٨,٨)	(٤٨٢٣,٥)	٩٧٥٢,٩

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة .

جدول رقم (٢)

تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية

المشتريات والمبيعات بالدولار الأمريكى

السنوات	مشتريات	مبيعات	صافي التدفق لمعاملات الأجانب بالمليون دولار
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٥,٧	١١٨,٩	-٧٣,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٩٧,٢	٢٧٣,٨	+ ١٢٣,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٠,٥	٤٧,٦	+ ٠١٢,٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٤٨,٠ -	٢٩٦,٠ -	+ ٣٠٥٢,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٠٥,٣	٥٦٨,٩	-٢٦٣,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٧٨,٥	١٧٤٣,٠ -	- ١٢٦٤,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٨١	٩٧٢	+ ٣٠٩,٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٩١	٣٧٦	- ٨٥,٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٨٠	٤٧٤	+ ١٠٦,٠
٢٠١١/٢٠١٠	٢١٧	٢٣٢	- ١٥

المصدر : الهيئة العامة لسوق المال (مركز المعلومات) .

ملاحق الفصل الرابع

جدول (١) اجراءات الدول لعضوية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (٢٠١٢/١/١)

الدولة	اجراءات العضوية		اجراءات التنفيذ الجمركية						الاجراءات المرتبطة بقواعد المنشأ العربية				
	عضوية الاتفاقية	قرار الجهة الرسمية	ايداع هيكل التعرفة	ابلاغ المنافذ الجمركية بتطبيق التخفيض ١٠% سنويًا	الالتزام بقواعد الرزنامة الزراعية	اعتماد قائمة السلع التى لا تسرى عليها أحكام البرنامج	اعتماد القواعد العامة للمنشأ	اعتماد القواعد العامة للمنشأ	اعتماد شهادة المنشأ العربية	الجهات المصدرة والمصدقة لشهادة المنشأ	تبادل نماذج الأختام والتوقيعات المعتمدة
الأردن	*	*	*	١٩٩٨/٣/٩	*	*	*	*	*	*	*
الامارات	*	*	*	١٩٩٨/٣/١٤	*	*	*	*	*	*	*
البحرين	*	*	*	١٩٩٨/٢/١٠	*	*	*	*	*	*	*
تونس	*	*	*	١٩٩٨/٢/٦	*	*	*	*	*	*	*
الجزائر	*	*	*	٢٠٠٩/١/١	*	*	*	*	*	*	*
جيبوتى											
السعودية	*	*	*	١٩٩٨/٣/٢	*	*	*	*	*	*	*
السودان	*	*	*	٢٠٠٥/١/١		*			*	*	*
سورية	*	*	*	١٩٩٨/٧/٢٨	*	*	*	*	*	*	*
الصومال	*										
العراق	*	*	*	١٩٩٨/٣/٤	*	*	*	*	*	*	*
سلطنة عمان	*	*	*	١٩٩٨/٥/٩	*	*	*	*	*	*	*
فلسطين	*	*		**	—	*	*	*	*	*	*
قطر	*	*	*	١٩٩٨/٧/١	*	*	*	*	*	*	*
جزر القمر											
الكويت	*	*	*	١٩٩٨/١/١٣	*	*	*	*	*	*	*
لبنان	*	*	*	١٩٩٨/١٢/٣١	*	*	*	*	*	*	*
ليبيا	*	*	*	١٩٩٨/١٢/١	*	*	*	*	*	*	
مصر	*	*	*	١٩٩٨/١٢/١١	*	*	*	*	*	*	*
المغرب	*	*	*	١٩٩٨/١/٢٧	*	*	*	*	*	*	*
موريتانيا											
اليمن	*	*	*	٢٠٠٥/١/١	*	*	*	*	*	*	*

الدول المظللة لم تنضم بعد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهي : الجزائر جيبوتي ، جزر القمر .

- علامة (*) تعني أن الدولة قامت بالاجراء المطلوب .
- الدول التي لم يثبت أمامها تاريخ الابلاغ إلى المنافذ الجمركية لا تعتبر دول منفذة للبرنامج ماعدا السودان، فلسطين ، اليمن فهي تعامل معاملة الدول الاقل نمواً .

ملحق رقم (٢).

اللجان المسئولة عن متابعة التنفيذ

- اللجان التنفيذية : اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على آلية اللجان التي يمنحها بعض صلاحياته بما في ذلك سلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف . مع تكثيف عمل هذه اللجان وزيادة فاعليتها ومشاركة الدول الأطراف فيها ، حيث تعقد كل من لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية أربعة اجتماعات سنوياً لمتابعة التنفيذ في الدول الأعضاء .
- اللجان الفنية المؤقتة وفرق العمل : حيث يمكن للمجلس واللجان التنفيذية تشكيل لجان فنية مؤقتة وفرق عمل من الخبراء لبحث موضوع متخصص معين يتطلب خبرات متخصصة في الموضوع مجال البحث (مثل فريق عمل الرزنامة الزراعية ، لجنة تصنيف السلع الزراعية والصناعية ، لجنة خبراء البيئة) .
- مشاركة المجالس الوزارية المتخصصة في متابعة التنفيذ (مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ، مجلس وزراء النقل ، مجلس وزراء الاتصالات العرب ، مجلس وزراء الكهرباء ، مجلس وزراء الداخلية العرب).
- مشاركة المؤسسات المالية العربية في متابعة التنفيذ (صندوق النقد العربي ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وبرنامج تمويل التجارة العربية) ، والمنظمات العربية المتخصصة (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية) .
- تقرير القطاع الخاص : حيث يقدم القطاع الخاص (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية) تقريراً دورياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنفيذ والمتابعة يبين فيه وجهة نظر القطاع الخاص في مدى التزام الدول الأطراف بتنفيذ أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- متابعة التنفيذ محوراً لأعمال دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي : حيث اتخذ المجلس قراراً بجعل موضوع متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محوراً لكل دوراته إلى أن يتم التطبيق النهائي ، مع نهاية السنة العاشرة من التطبيق ، وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- آلية فض المنازعات : فوض المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجنة التنفيذ والمتابعة القيام بمهام فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذى ، كما يمكن العودة إلى محكمة الاستثمار العربية لفض المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .
- الأمانة الفنية : تكليف الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بمهام الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع تقديم الدعم للإدارة من حيث الكادر الفني وإقامة قواعد المعلومات الجمركية والتجارية . وتساعد الأمانة الفنية في أداء مهامها المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية والاتحاد العام للغرف العربية.

ملاحق الفصل الخامس

ملحق رقم (١) التزامات الدول العربية فى قطاع الخدمات والخدمات المالية

الدول الأعضاء	الالتزامات فى إطار جولة أورجواى	العرض المبدئى فى إطار المفاوضات	العرض المنقح
مصر	البناء والخدمات الهندسية والسياحة والخدمات المصرفية وسوق المال والتأمين وإعادة التأمين والنقل البحرى والخدمات المساعدة		خدمات الحاسب الآلى والنقل البرى
الإمارات	البريد السريع والإنشاءات والخدمات المالية والسياحة	الاتصالات والتأمين وإعادة التأمين	
البحرين	التأمين وإعادة التأمين	خدمات السياحة والسفر والنقل البرى والخدمات البينية	بعض خدمات الأعمال من بينها الاستشارات الهندسية والخدمات الطبية وتحسين الخدمات المالية والمصرفية والبينية
قطر	بعض الخدمات المهنية من بينها الاستشارات الهندسية والخدمات الطبية والبريد والبناء والخدمات المالية والسياحة	الخدمات المصرفية وخدمات الصيانة	
الكويت	البناء والخدمات الهندسية والخدمات الصحية والسياحة والخدمات البينية		
المغرب	الاتصالات والبناء وبعض خدمات الأعمال والمصارف والتأمين وإعادة التأمين والسياحة وبعض مجالات النقل	خدمات التوزيع	
تونس	المصارف والسياحة	التأمين وإعادة التأمين وخدمات السفر والنقل البحرى والنقل البرى والاتصالات وخدمات البيئة	
الأردن	الخدمات المهنية وخدمات الكومبيوتر وبعض خدمات الأعمال والاتصالات والخدمات المالية والبينية والتوزيع والصحة والتعليم والسياحة	السكك الحديدية	
عمان	الخدمات المهنية وخدمات الكومبيوتر والاتصالات والخدمات المالية والبينية والتوزيع والصحة والتعليم والسياحة		

المصدر : ماجدة شاهين : منظمة التجارة العالمية ، "تقييم الاتفاقيات وتحديات التطبيق" ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ١٩١-١٩٢ .

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

١. ابراهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل، منتدى العالم الثالث، المكتبة الاكاديمية، الطبعة الاولى،٢٠٠٧ .

٢. احمد السيد النجار، الاستثمارات الاجنبية فى مصر.... الوعد والحصاد وفرص تغيير المسار، القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩ .

٣. احمد سيد النجار، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية بالاهرام، عام ٢٠٠٧.

٤. الأمم المتحدة، الاستعراض السنوي لتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٨، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٨، الجداول ٢١، ٢٦، ٢٧.

٥. البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى من ٢٠٠٥ الي ٢٠١١ ، اعداد مختلفة.

٦. البنك المركزى المصرى، النشرة الاحصائية الشهرية، مايو ٢٠١٢.

٧. البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، العدد الرابع ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، القاهرة، ٢٠٠٩

٨. التقرير الاقتصادى العربي الموحد – عام ٢٠٠٨

٩. التقرير المالى الشهرى لوزارة المالية، سبتمبر ٢٠١٠، مجلد ٦ عدد ١١.

١٠. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية مرصد حالة الديمقراطية، " التقرير السنوى عن حالة الديمقراطية ٢٠٠٨، القاهرة : الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ، ٢٠٠٩.

١١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نتائج بحث القوة العاملة للربع الاول من عام ٢٠١٢.

١٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للاحصاءات السياحية عام ٢٠١١.

١٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)، " المفاوضات حول التجارة فى الخدمات فى اطار برنامج الدوحة للتنمية : الفرص والتحديات فى البلدان العربية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١١ "، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠١٠.

١٤. المجلة المصرية للتخطيط والتنمية، ندوة دعم الصادرات (٢٩)، العدد ٢، المجلد ١٩، ديسمبر ٢٠١١.

١٥. المنتدى الاقتصادى العالمى، تقرير " التنافسية العربية"، ٢٠٠٧.

١٦. المؤسسة العربية لضمان الصادرات ،" تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية"، الكويت، أعداد مختلفة.

١٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم، أعداد مختلفة.بهجت ابو النصر، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودورها في تطوير التجارة العربية البينية من الحبوب، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي الخامس للحبوب، دمشق ٢٠٠٤.

١٨. بورحلة ميلود، بوثلجة عبد الناصر،" التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،الأداء والمعوقات في الفترة(١٩٩٨-٢٠١٠) ".

١٩.جامعة الدول العربية وآخرون، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد "، ابو ظبي ، أعداد مختلفة.
٢٠.جودة عبد الخالق، كريمة كريم، " أساسيات التنمية الاقتصادية "، القاهرة : دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦ .
٢١.جوده عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافىء، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠.
٢٢.حسين عبد المطلب الاسرج، " دور الاتحاد الجمركى العربى فى تنشيط التجارة البينية العربية"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية .
٢٣.زينب توفيق السيد عليوة، المستثمرون الأجانب فى البورصة المالية خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٨٢، الجمعية العربية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، ابريل ٢٠٠٦.
٢٤.عبد المطلب عبد الحميد (د.)، التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية المصرية، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
٢٥.عبد المطلب عبد الحميد (د.)، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٢٦.عبد المطلب عبد الحميد، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية فى ظل برنامج الاصلاح الهيكلى، مؤتمر الاستثمار والتصدير، أكاديمية السادات للعلوم الإدراية، عام ٢٠٠٠.
٢٧.عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية ومنظماتها، شركائها، تداعياتها، الدار الجامعية، ٢٠١٠.
٢٨.عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادى العالمى الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٠.
٢٩.عبد المطلب عبد الحميد، تنمية الوعى السياحى وأثره على تنمية الاقتصاد المصرى، بحث غير منشور، ٢٠٠٥.
٣٠.على توفيق الصادق وآخرون، "جهود ومعوقات التخصص فى الدول العربية "، معهد السياسات الاقتصادية، وصندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات و ورش العمل، العدد الأول، ابو ظبي : ١٩٩٥.
٣١.على يحيى بسيونى : "دور المراكز اللوجستية فى تشكيل الشرق الأوسط الجديد".
٣٢.ليلى نوار، هدى القطاط،" العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية – دراسة تحليلية للوضع القائم والأساليب المختلفة للتعامل"، مجلس الوزراء المصري – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مايو ٢٠٠٨.
٣٣.مجدى الشوربجى، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجارى للاقتصاد المصرى، بحث غير منشور ومقدم إلى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
٣٤.محمد أحمد على، " العشوائيات والامن القومى فى مصر (١٩٩٠ –٢٠٠٠)... دراسة فى الابعاد الداخلية لمفهوم الامن "، رسالة دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥.

٣٥.محمد النسور، تحرير تجارة الخدمات الاسواق المالية فى اطار الجاتس وأثرها على أداء أسواق المال العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (٣٦)، ديسمبر ٢٠٠٨.
٣٦.محمد رئيف مسعد، " الاقتصاد الدولي في عصر التكتلات الاقتصادية " دار الثقافة العربية، القاهرة : ١٩٩٣
٣٧.محمد رئيف مسعد، الاقتصاد الدولي في عصر التكتلات الاقتصادية، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٨.
٣٨.محمد عبد الشفيع عيسى، الأزمة النووية الإيرانية، حقائق القدرة وخيارات الصراع، في مجلة: المستقبل العربي، ديسمبر ٢٠٠٧، العدد ٣٤٦، ديسمبر ٢٠٠٧.
٣٩.محمد عبد الشفيع عيسى، النظام المالي العالمي، إرث الماضي وضرورات الإصلاح، في : السياسة الدولية، العدد ١٧٥، يناير ٢٠٠٩، ص ص ١٢٨-١٣٩. و انظر أيضا للمؤلف نفسه:
٤٠.محمد عبد الشفيع عيسى، تعقيب على بحث (وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا)، في: المرجع السابق .
٤١.محمد عبد الشفيع عيسى، تقديم كتاب: "الحوار العربي –التركي، بين الماضي والحاضر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في اسطنبول (بالاشتراك)، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠١٠.
٤٢.محمد عبد الشفيع عيسى، شبكات نقل النفط والغاز، الاستنفار العالمي والإقليمي في السياق العالمي للطاقة، في مجلة: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٧٠، ديسمبر ٢٠٠٩.
٤٣.محمود عبد الفضيل (د.)، عمرو شيحة (د.)، تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠١٠.
٤٤.مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠١٠ .
٤٥.مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى، يناير ٢٠١٠.
٤٦.معتصم سليمان وبهجت أبوالنصر، الوضع الحالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العلاقة بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية وتأثيراتها على القطاع الصناعي، دمشق، ٢٠٠٣.
٤٧.معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٩)، " التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات واثارها على التنمية "، فبراير ٢٠١٠.
٤٨.معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٠)، " بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية، مارس ٢٠١٠.
٤٩.معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٤)، " نحو اصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر "، سبتمبر ٢٠١٠.

٥٠.معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٦)، " افاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية "، يناير ٢٠١١ .
٥١.معهد التخطيط القومى، إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢٧)، سبتمبر ١٩٩٩.
٥٢.معهد التخطيط القومى، الاقتصاد المصرى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بناء الطاقة الانتاجية والتنمية فى مصر، ورقة بعنوان : اتجاهات التجارة الدولية، توقعات الاستثمار الاجنبى ومصادره، أسعار صرف العملات، التقرير السنوى الرابع، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٠.
٥٣.معهد التخطيط القومى، التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين، الاستراتيجيات والسياسات، الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١)، نوفمبر ٢٠٠٨.
٥٤.معهد التخطيط القومى، تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات " فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠)، اكتوبر ٢٠١١.
٥٥.معهد التخطيط القومى، تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠)، أكتوبر ٢٠١١.
٥٦.مؤسسة الرحاب الحديثة، الأزمة المالية العالمية، نظرة على الآثار وسياسات المواجهة بيروت، ٢٠٠٩.
٥٧.نجلاء بكر، التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية والتنمية، رؤية مستقبلية، مجلة كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١١.
٥٨.نجوى خشبة، قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد المصرى، المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، مايو ٢٠٠٣.
٥٩.نهلة محمد احمد السباعى، " عملية الهدم البناء كمحدد للنمو الاقتصادى "،جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ، رسالة ماجستير، ٢٠١١.
٦٠.وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية : المخطط الاستراتيجي القومى للتنمية العمرانية – اكتوبر ٢٠١١ .
٦١.وزارة التخطيط والتعاون الدولى، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١١/٢٠١٢، القسم الرابع : التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية.
٦٢.وزارة السياحة : تقارير وزارة السياحة .
٦٣.وزارة المالية المالية، التقرير المالى الشهرى، ديسمبر ٢٠١١، مجلد (٧)، العدد (٢) .
٦٤.وزارة المالية، التقرير المالى الشهرى، يونيو ٢٠١١.

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

1. CB, Monthly report, September 2011.
2. IMF, World Economic outlook, April 2010.
3. Nuclear energy Agency, OECD, Nuclear Energy Today,OECD, 2005, Paris,
4. UNCTAD, Export Concentration Index, United Nation Conference On Trade Development, UNCTAD, Hand Book of statistic.

5. UNIDO, Statistical Country Briefs, 2009
6. World Bank, World Development Indicators 2008, Table 1-1, size of the Economy.
7. World Development Indicators 2012.
8. World Economic Outlook, April 2012.

ثالثا : المواقع الالكترونية

www. wto.gov/The Doha Declaration.
www.arableagueonline.org
www.capmas.gov.eg.
www.capmas.gov.eg مؤشرات الفقر طبقا لمسح الدخل والانفاق، ٢٠١٠/٢٠١١.
www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=802, المؤشرات الاجتماعية .
www.capmas.gov.eg/pdf/studies/pdf/enf1.pdf.
www.capmas.gov.eg/pepo/192.pdf
http://data.albankaldawli.org.
www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/egypt/
www.eca.org.eg.
http://gcr.weforum.org/gcr2011/
www.globalinnovationindex.org/gii/GII%20COMPLETE_PRINTWEB.pf
www.globalinnovationindex.org/gii/main/fullreport/index.html.
www.idsc.gov.eg/Publications/PublicationDetails.aspx?id=47
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp
www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/01/pdf/text.pdf
www.incometax.gov.eg/pdf/new-law.pdf
www.mof.gov.eg
www.mop.gov.eg/PDF/Plan%2011-2012/Plan4.pdf
www.nchregypt.org
www.studies.aljazeera.net.
www.unctad. org